تنظيم العمل التاريخي

لقد قادنا الفصل السابق إلى جبهات التاريخ، أي إلى خط الحدود بين التاريخ والفلسفة، وإلى المسائل النهائية عن معنى التاريخ. أما في القسم التالي، فإننا نعود إلى المسائل العملية في تنظيم عمل المؤرخ، وهذه المسائل وإن كانت في الأخير فرعية وثانوية، إلا أنها تلعب دوراً واسعاً ـ بل إن بعض المؤرخين يرى انها تلعب دوراً كبيراً جداً ـ في البحث التاريخي اليوم. ولعل (ف. م. بوويك) كان مصيباً عندما احتج على أن «المؤرخ لا يجهز نفسه من أجل عمله بارتداء ثوب العبقرية، كما يفعل الرجل في المختبر»[٧٦١]، ولكن مع هذا فالحقيقة أن من أبرز الاتجاهات المعاصرة هي أن المؤرخين أصبحوا أشبه بمساعدي المختبر، فهم يعملون «بأجهزة»[٧٦٢] ويستعملون أدوات دقيقة متطورة تحتاج إلى تدريب فني عالٍ، وهم منظمون في لجان وأكاديميات أو هيئة سكرتاريات واسعة وعدد من مساعدي الباحثين المؤهلين، فيما عدا إنكلترة التي لا تزال تسودها التقاليد القديمة، وهم يصرفون من الأموال الخاصة والعامة مبالغ طائلة إذا قورنت بما كان يصرف قبل أربعين سنة، وإن كان ما يصرف عليها لا يقارن بما يصرف على الفيزياء الذرية، وبالاختصار: إن عملهم أصبح صناعة على مقياس أصغر وأقل ربحاً من صناعات المعامل الكبرى، وقد ذهبت الصورة المألوفة للمؤرخ القابع في برجه العاجي والغارق في بطاقات العمل، وهي الصورة التي وصفها أناتول فرانس في إحدى رواياته. ولعلها لم يبق لها وجود إلا في إكسفورد.

إن الرجل الجالس في طائرة تعبر المحيطات بجانب مؤرخ ذي شهرة عالية وقد وضع أمامه حقيبة أوراقه ومظلته وحمل بيده مجلة التايم وقال بدهشة:

---

(٧٦١) بوويك «المؤرخون المعاصرون ودراسة التاريخ» (١٩٥٥) ص ١٧٣

(٧٦٢) انظر: براوديل «أوضاع التاريخ في سنة ١٩٥٠ (محاضرة افتتاحية) ص ٢٥ في (كتابات عن التاريخ (١٩٦٩)

« إنه قد يكون رجل أعمال تنفيذي »، إنما هو شاهد لا شعوري على واحدة من أعظم الثورات في العالم التاريخي المعاصر. إن كثيراً من المؤرخين هم اليوم منضّدو أعمال تجارية، ولا تقتصر (جامعة هارفرد) وحدها على جعلها حرفة التاريخ الناجحة قد تؤدي إلى أستاذية، أو رئاسة قسم، أو عمادة، أو رئاسة جامعة، ثم إلى نوبة قلبية واختفاء.

إن تنظيم البحث التاريخي يختلف إختلافاً كبيراً بين الأقطار، ففي بعض الأقطار ـ وخاصة في أوربا الشرقية ـ تقوم أكاديميات العلوم كمؤسسات منظمة للعمل، وموجّهة ومركزية، أما في الأقطار الأخرى ـ كإنكلترة ـ فيبدو أنها أقرب إلى ناد من الوجهاء الذين انتخبوا أنفسهم، منها إلى مؤسسة، إذ ليس لها وظيفة تنظيمية. وهي في بعض البلاد وثيقة الصلة بالجامعات لا يزال يسود فيها الاعتقاد القديم بأن التاريخ والبحث العلمي يسيران جنباً إلى جنب، ويخصب كل منهما الآخر. وفي بلاد أخرى يحاول المؤرخون الهروب بأسرع ما يمكن من الجامعة وأعباء التدريس إلى وضع أجدر بالتقدير وجو أنقى وأكثر روحانية، نظراً لأن أستاذ الجامعة فيها في مرتبة ثانية، والتدريس فيها بيد من هُم أصغر مكانة، وقد يكون من العبث والأذى والملل أن نصف هذه الفروق وغيرها في مختلف البلدان، إذ تتوفر عن ذلك كتب كثيرة، ويكفي هنا أن نشير على كل من يهتم بتفاصيل ذلك الى أهم ما كتب عن الموضوع[٧٦٣].

إن المراجع العامة المشهورة عن الموضوع هي:

« مينيرفا: الكتاب السنوي عن التعليم في العالم. السنوات الرابعة والثلاثون الى الثامنة والثلاثين. بولين. ستة أجزاء (طبعت بين سَنَتَي ١٩٦٦ و ١٩٧٢).

---

(٧٦٣) إن المراجع المذكورة كانت في الأصل موضوعة في الهامش، غير أنه نظراً لطولها واهميتها فقد آثرت أن أنقلها إلى المتن » (المترجم).

« عالم العلم » (السنة الحادية والعشرون. لندن ١٩٧٠-٧١)، وأمثالها في البلدان المختلفة (مثل: « تقرير عن مكتبات الدراسة وتنظيم الوائق » باريس ١٩٦٣)، وعددها هائل، وهي تبحث طبعاً في كافة فروع المعرفة.

ويمكننا أن نشير بالإضافة إلى ذلك، ما يلي:

في فرنسا، وألمانيا الغربية وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، يوجد عرض قصير وحديث ومفيد، قام به شيفر وفرانسوا ومومسن وميلن وعنوانه « الدراسة التاريخية في الغرب (١٩٦٨)، وعن فرنسا « البحوث التاريخية في فرنسا بين سنة ١٩٤٠ إلى ١٩٦٥ » طبعة بارلو وهاريسون، (« التاريخ في الجامعات » الرابطة التأريخية ١٩٦٦، الطبعة الثالثة ١٩٧١)، كينسون وكلارك والتون، « دليل تسهيلات البحث في التاريخ في جامعات بريطانيا العظمى وإيرلندا » (الطبعة الثانية ١٩٦٥)، وعن الاتحاد السوفياتي انظر العمل الجماعي « مقالات عن تأريخ العلوم التاريخية في الاتحاد السوفياتي (المجلد الرابع ١٩٦٦)، المسح الذي قام به سيدورف « المشاكل الرئيسة والتطورات الحديثة في علم التاريخ » المنشورة في محاضر المؤتمر الدولي العاشر. المجلد السادس (١٩٥٥).

أما عن بولنده فانظر تقرير لسنودورسكي: العلوم التاريخية في بولنده خلال السنوات (١٩٤٥ - ١٩٥٥) في المرجع السابق. « الاتجاهات العامة في البحوث الأسترالية في العلوم التاريخية » كتبه ج.ج آوخوتي، ولا حاجة إلى القول بأنه لولا هذه المقالات القيمة التي تكمل المعلومات المنورة وتجعلها حديثة، لم يكن بالإمكان القيام بهذا المسح.

وعن هنغاريا انظر أنديكس في مجلد « دراسات المندوبين الهنغاريين في المؤتمر الدولي العاشر » (١٩٥٥) ص ١-١٤.

وعن يوغوسلافية « عشر سنوات من كتابة التأريخ اليوغوسلافية » (١٩٥٥).

وعن المانيا الاتحادية انظر هبيل « حول تنظيم الدراسة التاريخية في المانيا »

المنشورة في «مائة سنة من المجلة التاريخية» ١٨٥٩-١٩٥٩ أشرف على طبعه ث. شيدر، وهو عدد خاص من «المجلة التاريخية» (١٩٥٩).

أما عن النمسا فانظر لوتسكي: المصدر الآنف الذكر.

وعن سويسرة انظر فيوتير المصدر السابق.

وعن جمهورية ألمانيا الديمقراطية انظر ما كتبه كاستيلان في «المجلة التاريخية»: المجلد ٢٢٦ (١٩٦١) والمجلد (٢٢٨) (١٩٦٢).

وعن جيكوسلوفاكيا انظر: تابيه، المصدر الآنف الذكر.

وعن أمريكا اللاتينية انظر شاونو، المصدر الآنف الذكر المجلد ٣١ سنة ١٩٦٤.

وقد استفدت أيضاً من عدد من التقارير الممتازة التي أعدتها اللجان الوطنية لليونيسكو التي أقدم لها أجزل الشكر، وهذه التقارير تشمل «إنجازات العلم التاريخي السوفياتي» و «تنظيم وتمويل البحث العلمي في الاتحاد السوفياتي» و «الوثائق السوفياتية» وقد أعدَّها ف. فيدوروخا، و «تطور علم التاريخ في الأوكرانيا السوفياتية» أعده سانسيفتش وف سيربج، و «تقرير تان» أعده ف. أ جاديشنكو، و س.م بارهومجك و ف. ج. سيربج، و «نظرة عن البحث التاريخي في فنلنده» أعده فيلهو نيتمان، «اتجاهات البحث التاريخي في هنغاريا» كتبه هاناك، «كتابة التاريخ في يوغوسلافيا» كتبه ب جرافيناور، و «الاتجاهات العامة في العلوم التاريخية في الهند» أعده س. جاندرا «الاتجاهات العامة للكتابة التاريخية في أندونيسيا» الذي اعده سارتونو كارتودرجو ونجروهو نوتوسوسانتو، وبخاري، وعبد الرحمن سرجومي خارجو. «الاتجاهات العامة للبحوث الاسترالية في العلوم التاريخية» اعده أوشموتي ولا حاجة الى القول بانه لم يكن بالإمكان كتابة دراستي لولا هذه الدراسات القيمة جداً والتي اكملت المعلومات المطبوعة وجعلتها احدث ما كتب.

وسأحاول في هذا القسم، كما فعلت في القسم السابق، أن أختار ما يبدو أنه الاتجاهات العامة المهمة في البحث التاريخي، وأن أشير عند الضرورة إلى بعض الاختلافات القومية البارزة. غير أني سأركز بقدر الإمكان على التطورات المتعلقة بالعمل التاريخي في كل البلاد والقارات، فهنا كغيرها من الأماكن نستطيع أن نرى اتجاهات تشبه أثر العلوم الاجتماعية التي بحثناها في فصل سابق، من حيث إنها عامة عند المؤرخين في كل مكان، سواء في آسيا وأفريقية، أو في أوربا وأمريكا، أو في البلاد الماركسية وغير الماركسية، وهي، بالاختصار، تطورات تقطع الحدود الجغرافية والاثنولوجية والأيديولوجية، فهي لذلك تتطلب الدراسة.

إن الأسباب الرئيسة لما حدث في تنظيم العمل التاريخي من تبدلات يتميز بها المنظر المعاصر، هي الازدياد الكبير في كمية ونوعية المادة التاريخية، والنمو السريع في الحرفة التاريخية ذاتها. ويتطلب بحث الأخيرة بتفصيل مسحاً للأوضاع المتبدلة تجاه التربية، وخاصة التربية الثانوية والعالية، في العالم الحديث. ويكفي هنا أن نلاحظ الانفجار السكاني في الجامعات والزيادة الخارقة السرعة في عدد الجامعات وخاصة في البلاد الجديدة ككندا وأستراليا، وكذلك في الجمهوريات التي كانت حتى الأزمنة الحديثة أقل تقدماً في الإتحاد السوفياتي، ولا نقول شيئاً عن الدول التي ظهرت حديثاً بعد الحرب في إفريقيا وآسيا. ومن المهم أيضاً أن نذكر مدى حداثة تطور التاريخ، كموضوع أكاديمي مستقل، وهو لا يرجع في عدد من بلاد آسيا ـ كما رأينا[٧٦٤] ـ إلى أبعد من الحرب العالمية الثانية، أما في أستراليا ـ فكما لاحظ الدكتور أشموتي[٧٦٥] أن التنظيم الحقيقي للتاريخ الأسترالي، بدأ موازياً، وإن كان متأخراً بعض الشيء عن التطور الكبير الذي حدث في الجامعات الأسترالية في الخمسينات.

---

(٧٦٤) انظر أعلاه ص ١٤٨، ١٥٦، ١٥٨

(٧٦٥) «الاتجاهات العامة في البحث الاسترالي» ص ٣ من المخطوط.

أما الوضعية في أوربا فلا تختلف كثيراً عن ذلك كما تصور البعض. حقا إن تنظيم التاريخ كموضوع مستقل في أوربا كان ملحوظاً منذ حوالي العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وإن فرنسا وألمانيا كانت متقدمة إلى حد ما. أما في إنكلترة، فإن ت. ف. توت لم يشعر أنه قادر على أن يعلن أن المعركة من أجل الاعتراف بالموضوع، أصبحت قريبة من النصر حتى سنة ١٩٢٣[٧٦٦]، والواقع أنه حتى ذلك التاريخ ظل البحث التاريخي يلقى نقاشاً حاداً في أوساط الحرفة، رغم أن الخصوم أخذوا يشعرون حينئذ أنهم يقاتلون في معركة خاسرة[٧٦٧]، وكان عدد المؤرخين المدربين والمؤهلين أكاديمياً قليلاً جداً إذا قيس بالمقاييس الحديثة حتى الحرب العالمية الثانية. ومن الصعب الحصول على أرقام إحصائية مقارنة، ولعل هذه الأرقام غير موجودة على مقياس عالمي، ولكن من المؤكد أن استراليا لم تكن البلد الوحيد الذي كان فيه عدد أعضاء قسم التاريخ قليلاً جداً ـ لا يزيد على اثنين أو ثلاثة ـ قبل سنة ١٩٤٠، فإن ا.ف بولارد يقول إنه عندما أصبح أستاذاً في جامعة لندن سنة ١٩٠٣، لم يكن يتخرج في التاريخ أكثر من طالب واحد كل سنة[٧٦٨]. ولم أستطع أن أجد أرقاما دقيقة، ولذلك فإن المتوفر منها لا يكفي للمقارنة، ولكن من المؤكد أننا لا نبالغ إذا قلنا إن عدد المنظمين الى الحرفة التاريخية في العالم لا بد أنه قد أصبح ثلاثة أضعاف، ومن المؤكد أنه تجاوز هذا الحد خلال العشرين سنة الأخيرة. ففي إنكلترة حيث انشئت بين سنتي ١٩٤٦ و ١٩٦٦ ثماني جامعات جديدة بالإضافة إلى توسع عددٍ آخر من الجامعات كان يوجد في سنة ١٩٦٨، ألف ومائة وستون من المدرسين الجامعيين (عدا مساعدي الباحثين وطلبة الدراسات العليا)[٧٦٩]، أما في أكرانيا فيوجد، على

---

(٧٦٦) «الرابطة التأريخية ١٩٠٦-١٩٥٦ (١٩٥٧) ص ٣٨

(٧٦٧) انظر الجدل الذي ثار بين ا. باركر و ا.ف. بولارد في مجلة «التاريخ» المجلد ٧ (١٩٢٢) ص ٨١-٩١، و ص ١٦١-١٧٧

(٧٦٨) انظر: الرابطة التاريخية ص ٦

(٧٦٩) انظر: شافر، وفرنسوا، ومومسن، وملن «الدراسة التاريخية في الغرب» (١٩٦٨) ص ١٤٦

ما يذكر تقرير حديث، ما يزد على ٣٠٠٠ مؤرخ باحث (بعضهم يقوم بالأبحاث، وبعضهم يقوم بالتدريس)، ومن الواضح أن هذا الرقم يشمل طلبة الدكتوراه[٧٧٠]، وكان في الاتحاد السوفياتي عموماً في سنة ١٩٥٥ حوالي ٣٠٠٠ أستاذ ومدرس، و ٢٩٦ كرسي لمختلف الفروع التاريخية (بما في ذلك الأركيولوجيا والأثنوغرافية، التي لا تدخل في الأرقام البريطانية) ولا ريب في أن هذا الرقم قد ازداد كثيراً منذ ذلك الحين[٧٧١]. أما أندونيسيا فقد كان فيها سنة ١٩٤٠ دائرة واحدة، أما الآن ففيها أربعون معهداً للدراسات العليا في كل منها إما دائرة مستقلة للتأريخ أو كورس واحد أو أكثر في التاريخ[٧٧٢]». ويبدو أن سرعة النمو كانت أبطأ في عدد قليل من البلاد، كسويسره[٧٧٣] غير أن الدول النامية قامت بأكثر من تعويض، إذ لا شك في أن الازدياد العام كان كبيراً جداً رغم أن بعض البلاد، كأندونيسيا، يعوزها شيء غير قليل[٧٧٤]. أما في الولايات المتحدة حيث تذكر الإحصائيات الرسمية لسنة ١٩٥٢، ٢٤٣٤ مؤرخا ولا بد أن هذا الرقم

---

(٧٧٠) «تطور العلم التاريخي في اوكرانيا السوفياتية» ص ١٢ من مخطوطة، ويشك المرء في انها تشمل مدرسي المدارس الثانوية، إذ إنها تذكر ان من مجموع الثلاثة آلاف، يوجد «حوالي ١٠٠ يحملون الدكتوراه».

(٧٧١) انظر سيد وروف: المذكور آنفاً (١٩٥٥) ص ٤٠٤ ف. فيدوروفا (أنظر أعلاه هامش ٧٦٣) وقد زود بارقام من الكتاب السنوي الاحصائي السوفياتي (١٩٦٨) ص ٢٦٧ حيث يذكر أن عدد الباحثين العلميين في التاريخ والفلسفة يبلغ ٣٠٣٠٠ منهم ١٠١٩ يحملون شهادة الدكتوراه، غير أنه يصعب معرفة مكونات هذا الصنف، كما أن ما يحتويه غير واضح.

(٧٧٢) «الاتجاهات العامة في كتابة التاريخ الاندونيسي» ص ٨ من المخطوط.

(٧٧٣) فيما يقول فيويتر (المذكور أعلاه (١٩٥٩) ص ٥٠٤) إن المشتغلين بالعمل التاريخي بما فيهم الوثائقيون وموظفو المتاحف، لا يزيدون على ٣٪ (أي حوالي ١٢٠-١٤٠) من مجموع المؤهلين علمياً والذين بلغ عددهم ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ في سنة ١٩٥٩

(٧٧٤) انظر «الاتجاهات العامة في كتابة التاريخ الاندونيسي» ص ٨ من المخطوط.

تضاعف منذ ذلك الحين[٧٧٥] . وكان في الولايات المتحدة سنة ١٩٤١ ، ٥٨ معهداً يمنح الدكتوراه في التاريخ، وقد منح في ذلك التاريخ ١٥٨ شهادة، أما في سنة ١٩٦٦ فقد أصبح عدد المعاهد ١١٦ والشهادات التي منحها (٥٦٠)، وعدد الشهادات التي تمنح الآن سنويا يعادل عدد كافة حملة الدكتوراه في الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٥[٧٧٦] .

إن هذه الأرقام لا تعتبر في الأحوال الحاضرة إلا نماذج صُدَفية. ولكنها مع ذلك تكفي لإعطاء بعض المؤشرات إلى مشاكل التنظيم التي ولدها الازدياد الهائل في العدد. ومن الواضح أن الأحداث طغت على المواقف التي كانت عشوائية إلى حد ما تجاه طرق التنظيم التي كانت سائدة في سنة ١٩٤٠ ، ولم يعد الاتحاد السوفيتي وحده هو الذي « يخلق فيه مقياس البحث التاريخي مشاكل جديدة لكاتب التاريخ »[٧٧٧] ومن الحقائق الواضحة هو نمو التخصص وظهور عدد متزايد من الفروع الجديدة في الدراسة التاريخية، وقد أشرنا من قبل إلى بعض هذه الفروع[٧٧٨] ، أما الفروع الأخرى مثل تاريخ الديموغرافية، أو الأركيولوجيا الصناعية ـ فقد ذكرنا بعضها من قبل، أما الفروع الأخرى

---

(٧٧٥) انظر: منابع الاشخاص في العلوم الاجتماعية والانسانيات » (واشنطن ١٩٥٩) ص ٣٩ ، ويقول شافر « الدراسة التاريخية في الغرب » ص ١٨٤) أنه كان يوجد في الولايات المتحدة في أوائل الستينات ...١٢ مؤرخ أو أكثر، غير أنه ليس من السهل معرفة ما يشمله هذا الرقم الذي يبدو أنه يشبه عضوية الرابطة التاريخية الامريكية التي تشمل طبعا الهواة والاعضاء غير الفعالين، وهو عدد صغير نسبياً إذا قيس بعدد اعضاء الرابطة التاريخية في بريطانيا العظمى حيث إن الاعضاء في سنة ١٩٦٦ تجاوزوا ١١٥٠٠ .

(٧٧٦) انظر: شافر: المصدر المذكور أعلاه (١٩٦٨) ص ٢٠٤

(٧٧٧) انظر: « فيدوروفا » انجازات العالم التاريخي السوفياتي » ص ٢٦ من الترجمة الانكليزية المخطوطة (ص ٢٥ من الاصل السوفياتي)

(٧٧٨) انظر أعلاه ص ١٢٥ فما بعد، ص ١٣٧ـ٩

فهي تاريخ التقنية، وتاريخ المناخ، وتاريخ العلوم طبعاً[٧٧٩]، ومن الضروري هنا أن نشير إلى كتاب جوزيف نيدهام المشهور «العلم والمدنية في الصين، المعترف الآن عالمياً بأنه واحد من أعظم الأعمال التاريخية في الأزمنة الحديثة[٧٨٠] ولكن لوحظ أن معظم القائمين بمثل هذه الأعمال مثل نيدهام نفسه هم ليسوا مؤرخين محترفين بالمعنى المألوف، وأن الصلات بينهم وبين المجرى العام للحرفة التاريخية ضعيفة جداً[٧٨١]، ولكن الشيء المؤكد على أي حال أن التخصصات الجديدة التي تعمل، كما قالت مارجيت جوينج، «على مقياس مكروسكوبي أو أصغر من المكروسكوبي» ومعظمها منغمرة في مجالاتها الدقيقة التخصص، وكذلك تزايد التخصص بين عموم المؤرخين، قد خلق مشاكل جديدة، فإذا أراد التاريخ أن يتحاشى التفكك إلى سلاسل متقطعة من التخصصات، فإن إعادة تنظيم تركيبات البحوث يصبح ضرورة لا مفر منها. والعامل الآخر المؤثر في تنظيم البحث التاريخي هو الازدياد الهائل في مادة المصادر القديمة والجديدة، والتي جعلتها التقنيات الحديثة ممكنة، ان الطريقة التاريخية بشكلها الذي ابتدع في القرن التاسع عشر لم تقم على أولية المصادر المكتوبة فقط، وإنما قامت أيضاً على ندرة هذه

---

(٧٧٩) أصبحت الآن لكل هذه القطاعات أو الفروع امتدادات وأحياناً كتب فنية خاصة بها يمكن معرفتها من تتبع المجلات المتخصصة الكثيرة التي أنشئت لتنميتها مثل «مجلة تاريخ العلوم وتطبيقاته» (انشئت سنة ١٩٤٧) «ايزيس: مجلة دولية مختصة بتأريخ العلم» (انشأها جورج سارتون سنة ١٩١٢) «تأريخ العلم: مجلة سنوية عن الكتب والبحوث والتدريس» (انشئت سنة ١٩٦٢) أما عن تأريخ الامور التجارية فانظر: لارسون «دليل إلى تأريخ التجارة والاقتصاد» (١٩٤٨)، ت.ك باركر «تأريخ عام للتقنيات» أشرف على نشره داوماس. أربعة مجلدات ١٩٦٢-١٩٦٨، موزيون وروينسون «العلم والتقنية في الثورة الصناعية» (١٩٦٩)، أما عن المناخ فانظر: لامب «المناخ المتبدل» (١٩٦٦) وليروي لادوري «تاريخ المناخ منذ سنة ١٠٠٠. (١٩٦٧)

(٧٨٠) نيدهام «العلم والمدنية في الصين» مجلد ١-٤ (٣) (١٩٥٤-١٩٧١) وقد خطط للكتاب أن يكون بعد اكتماله سبعة أجزاء.

(٧٨١) انظر: جوينج «العلم والمؤرخ الحديث» (١٩٧٠)

المصادر والتشدد في تدقيق أسسها، والفحص الدقيق لوثائقها المفردة. أما اليوم، فإن المؤرخ يواجهه مشكلة الوفرة ـ بل وزيادة الوفرة ـ في السجلات، مما يخلق وضعية لم تعد فيها طريقة البحث التقليدية ملائمة لمعالجتها أو قادرة على علاجها، والواقع أنه لا يستطيع اليوم مؤرخ، أو فريق من المؤرخين، بل علاجها، والواقع أنه لا يستطيع اليوم مؤرخ، أو فريق من المؤرخين، بل وفرق من المؤرخين أن تغربل مجموع السجلات الوثائقية في أوربا وحدها عن السنة الأولى من الحرب العالمية الثانية بمثل ما يستطيعون عمله مثلا، عن السنة الأولى من حرب المائة عام ولا يوجد دليل على أنهم لو قاموا بهذا العمل لكانت ثماره توازي الجهد، وما يصرف فيه من وقت وجهد. غير أننا بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن نأخذ بالحساب التوسع الكبير في البحث التاريخي في بعض البلاد، وخاصة آسيا وإفريقية، حيث إن الوثائق التاريخية فيها لم تجمع بشكل منظم وتُرتب وتُمَحص وتُفَهرس وتُنشر حتى وقت قريب جداً، وإلى أن يتم هذا العمل، يؤمل ظهور سيل هائل من مادة جديدة، ستتطلب السيطرة عليها درجة كبيرة من التنظيم والمهارات التنظيمية الجديدة. ويكفي أن يفكر المرء بالعمل الواسع عبر فترة من الزمن تزيد على سبعين سنة التي مرت على جمع وطبع الوثائق المتفرقة البابوية منذ أوائل أيامها حتى سنة ١١٩٨ ـ وهو عمل لم يتم بعد ـ ليرى أن طرق وأهداف الأيام الأولى المترفة أصبحت اليوم غير عملية وغير ملائمة[٧٨٢]، فقد ظهرت واجبات جديدة، وأغراض جديدة، ومادة مصادر جديدة استلزمت، وستستمر باستلزامنا، بإعادة النظر في طرق بحثنا وبالأساليب التقليدية القائمة على الأعمال الفردية، وجعلها بأشكال تنظيم جماعي.

لقد رأينا أن التاريخ قد أصبح علمياً أكثر، بمعنى أنه كون صلات مع الجيل الناشيء، من المؤرخين الذين تقبلوا النظرة القائلة: إن التاريخ هو أحد

---

(٧٨٢) ظهرت أول مجلة من مشروع بول كيهر العظيم «السجلات البابوية الرومانية (البابوية الايطالية) المجلد الاول في برلين في سنة ١٩٠٦.

العلوم الإجتماعية، لذلك فمن الواضح أنه أصبح، وسيستمر، أكثر علمياً، بمعنى استعماله المساعدات الميكانيكية التي تقدمها التقنية الحديثة التي من أبسط الأمثلة عليها هو التصوير الفوتوغرافي والمايكروفلم والأشعة فوق الحمراء أو تحت البنفسجية، وقد حلت الأولى محل الاستنساخ في القديم البطيء، وغير الدقيق في الأغلب لمصادر الوثائق؛ يضاف إلى ذلك أن القيام بتصوير فوتوغرافي لمجموعة مصادر متفرقة في بعض الميادين ـ كتاريخ الفن ـ، مكّن من القيام بدراسات حول مطابقة ومقارنة أعمال فردية أو مدارس بشكل لم يكن ممكناً في السابق[٧٨٣]، والمثل الآخر المشهور عن التقنيات العلمية الجديدة، هو استعمال الإشعاعات الكاربونية (كاربون ١٤) لتحديد التواريخ في الأركيولوجية وعهود ما قبل التاريخ[٧٨٤]. والحق إن الدارسين للماضي بطرق غير الوثائق المكتوبة، اضطروا إلى إحكام تقنيات تفوق في تعقيدها التقنيات الضرورية لمعالجة المصادر القائمة على الوثائق[٧٨٥] غير أنه بعد إدخالها أخذ المؤرخون يستعملونها في الميادين الأخرى وحيثما أمكن ذلك. وهكذا فإن التصوير الفوتوغرافي الذي طوره و.ج.س.كرافودين بعد الحرب العالمية الأولى، ليكون مساعداً للأركيولوجيا، أصبح يستعمل بنجاح في تاريخ الزراعة والمدن في العصور الوسطى[٧٨٦].

والحقيقة المهمة عن هذه التقنيات الجديدة، من وجهة نظر تنظيم البحث، هي أنها تتطلب أدوات معقدة، ولذلك فهي من حيث العموم لا تتوفر للمؤرخ الفرد، فمن المعلوم أن قليلاً من الأفراد يمتلكون طائرة أو يستطعون

---

(٧٨٣) يقول تالبوت رايس (من المعروف جيداً أنه من غير الممكن محاولة العمل بدونها) «تأريخ الفن (١٩٦٢ ص ١٧٢ في الكتاب «معالجات للتاريخ» الذي أشرف على طبعه فينبرج.

(٧٨٤) انظر زيونر «تأريخ الماضي» (الطبعة الرابعة المنقحة ١٩٥٨)

(٧٨٥) انظر بيجو «معالجات الاركيولوجيا» (١٩٥٩) ص ٢٦

(٧٨٦) انظر: بيريس فوردو سنت جوزيف» انكلترة في العصر الوسيط: مسح جوي» (١٩٥٨).

تأجيرها، كما أن الصور الجوية لا يؤمل أن يستطيع تفسيرها بنجاح إلا من كان له تدريب خاص في ذلك، وهذا ينطبق ـ لأسباب واضحة على الحسابات الالكترونية أو علم الحسّابات اللذين اصبحا يلعبان دوراً مهماً جداً في البحث التاريخي. وسواء أردنا أو لم نرد ـ علماً بأن البعض يريده منها ـ فإن هذه التبدلات وأمثالها تقوم بفرض درجة جديدة من التنظيم على المؤرخين. ومنذ سنة ١٩٥٥ دعا ج.ك. سنت جوزيف إلى «سلطة مركزية تقوم بجميع وصيانة الصور الجوية المتوفرة الآن في مختلف البلاد[٧٨٧]، ومع أن هذا الطلب لم يلق استجابة، إلا أنه دليل على الموقف المتبدي للمؤرخين تجاه عملهم. وقد أشار هيميل إلى أهمية عصر السكك الحديدية في تمكين المؤرخين من جمع المادة من البعيد والقريب[٧٨٨]، أما عصر التنقل بالجو فقد دَفع هذا الميل إلى مرحلة أبعد وجعل المادة التاريخية متوفرة على مقياس عالمي.

إن هذا الأساس من التوسع وازدياد التخصص، الذي تواجهة كمية هائلة من الأدلة، ومادة المصادر وتقنيات يتزايد أحكامها، وإزاء هذا الأساس، سنقوم بعرض مما يبدو أنه اتجاهات عامة، في تنظيم البحث التاريخي اليوم، دون أن نولي انتباهاً كبيراً للاختلافات القومية والمحلية.

---

(٧٨٧) انظر المؤتمر الدولي العاشر للعلوم التاريخية: المحاضر. المجلد السابع ص ١٠٣

(٧٨٨) هـ. هيمبل «حول تنظيم المادة..» المذكور أعلاه (١٩٥٩) ص ١٥٢ في كتاب «مئة سنة من المجلة التاريخية» أشرف على طبعه شايدر.

الوصول إلى المادة وتنظيم الوثائق

يمكن القول عموماً إن المؤرخ يعتمد في مادة مصادره على الوثائق، وإنه لا يوجد أدنى شك في أن الازدياد الهائل في الوثائق في السنوات الحديثة يلقي على الوثائقي مشاكل لم تخطر على البال قبل سنة ١٩٤٠.

لقد كان مخزون الوثائق الموجودة في سنة ١٩٤٥ قليلاً جداً في عدده، وصغيراً جداً في حجمه، وفقيراً جداً في تجهيزاته وفي قلة عدد الموظفين القائمين بالخزن وبالعمليات التي يتطلبها ازدياد السجلات التاريخية، التي أخذت تنهال من عدة جهات. يضاف إلى ذلك أن التبدل الذي حدث في خواص الوثائق شمل إعادة النظر في التقنيات التقليدية وفي عدد من الأفكار الأساسية عن علم الوثائق، فمن الواضح أن أية محاولة يطلب القيام بها لمواجهة التوثيق كانت تتطلب تطوير وتحسين كل التنظيم الوثائقي، بما في ذلك أحوال الوثائقيين ورواتبهم. ولم يكن هذا ممكناً إلا بزيادة كبيرة لما يخصص لها في الميزانيات العامة.

يرجع الانفجار الوثائقي بعد الحرب إلى أربعة عوامل رئيسة:

أولها: عالمي في تأثيره: وهو الطبيعة البوروقراطية للحكومة الحديثة، والمسوح المستمرة، والإستطلاعات، والفحوص، والإحصاءات والاستفتاءات، والخطط والمشاريع، مما لم يظهر من الحكومات فقط وإنما من هيئات تجارية وغيرها أيضاً، وكلها تنتج وثائق ليس لمقدارها مثيل في الماضي، واصبحت مقاديرها هائلة منذ أواخر القرن التاسع عشر، بفضل تعميم استعمال الآلات الطابعة، وآلات الاستنساخ، ومكائن الإملاء وأمثالها من المبتدعات التي عم استعمالها.

وثانياً: إن مادة الوثائق المكتوبة والتي هي المادة الأساسية في تجارة الوثائقي، أصبحت لها مكملات أشرنا إليها من قبل، وهي الروايات الشفهية

(التي لها أهمية خاصة في إفريقيا، والتقارير والأفلام، وأشرطة التسجيل، والمقابلات).

والعامل الثالث الذي لتأشيراته أهمية تعادل ما سبق، وإن كانت أقل ظهوراً، وهو ما ينجم من تحول اهتمام المؤرخ من التاريخ السياسي إلى التاريخ الاجتماعي، حيث انتقل مركز الاهتمام من نوع السجلات التي كانت تعطي لها تقليدياً ألاولوية في مخزون الوثائق والمخطوطات والوثائق الشاذة (التي يمكن اعتبار الماجناكارتا الإنكليزية مثلاً كلاسيكياً لها) وكتب التاريخ، والحوليات، والسجلات السياسية للحكومات، فقد انتقل مركز الاهتمام من كل ذلك إلى الوثائق الأكثر تشتتاً والمتعلقة بالتاريخ الاجتماعي (القروض، والحسابات، والإيجارات، وجبايات الضرائب، وسجلات التشريفات، والسجلات التجارية.. الخ) والتي يوجد منها الآلاف في كل مكان، ولكن لا يمكن تحليلها وتنظيمها بالتفصيل، وقد نتج عن هذا التحول في مركز الاهتمام ـ كما أشار فرناند براوديل ـ أن أصبح المؤرخ عندما يقرأ الوثائق، لا يستطيع في كثير من الأحيان، أن يجد الوثائق التي يبحث عنها جاهزة أمامه، ولكنه يواجه واجباً ضخماً في جمع وثائق تلقي ضوءاً على المسائل الجديدة التي يسأل عنها(٧٨٩).

وأخيراً، فهناك النمو الهائل في التوثيق في دول العالم الثالث، التي ظهرت حديثاً، حيث اعترف منذ حوالي سنة ١٩٥٠ بالحاجة إلى تنظيم الوثائق التاريخية وتسيير الوصول إليها على مقياس أوسع بكثير مما سبق أن اتخذته الحكومات الاستعمارية قبل الإستقلال(٧٩٠). ثم أن بناء مراكز السجلات ومحفوظات الوثائق، وازدياد كمية مادة السجلات المحفوظة والمرتبة والمصنفة،

---

(٧٨٩) براوديل «مكانات التأريخ في سنة ١٩٥٠» (محاضرة افتتاحية ص ٥) في كتاب «كتابات عن التأريخ» (١٩٦٩) انظر أيضاً جلنسون ص ٤٥ في «بحوث تاريخية في فرنسا» (١٩٥٥)

(٧٩٠) انظر أعلاه ص ١٥٧ ـ ١٦٠

قطع شوطاً بعيداً في العشرين سنة الماضية. ومن الطبيعي أن الحاجة كانت أكبر في المناطق التي أهمل فيها حفظ الوثائق التاريخية، ففي البلاد الإفريقية جنوب الصحراء ـ على حد قول تقرير أعده ت.و. باكستر، للجنة التعاون الفني في البلاد الإفريقية جنوب الصحراء ـ كان يوجد في سنة ١٩٥٧ سبعة وعشرون مركزاً لحفظ الوثائق، معظمها مراكز جديدة أنشئت بعد سنة ١٩٤٥[٧٩١]. وفي ساحل الذهب (التي صارت تسمى بعدئذ غانة) لم يكن يوجد دار للسجلات إلى ما بعد سنة ١٩٤٥، وفي نيجيريا ظهرت المبادرة من ك.و.دايك، الذي قدم في سنة ١٩٥٤ تقريراً يدعو فيه إلى تأسيس دائرة وثائق عامة[٧٩٢]. وفي أماكن أخرى تأخر العمل عن ذلك التاريخ. ففي نيبال لم تتخذ الخطوات الأولى في حفظ الوثائق بصورة منظمة حتى سنة ١٩٦١ وقد تم ذلك بمساعدة فنية من الهند. أما في نيوزيلنده، فرغم أن شعبة الوثائق كانت موجودة منذ سنة ١٩٢٩، إلا أن ما تم عمله فيها كان ضئيلاً إلى أن شبت نار مُدَمِّرة في سنة ١٩٥٢ فأثارت اهتماماً كبيراً أدى إلى إعادة بناء مركز وثائق وطني فعّال بدأ عمله في سنة ١٩٦١ـ٦٢[٧٩٣]. أما في استراليا فقد كانت نيو ساوث ويلز، تنشر وثائقها التاريخية منذ سنة ١٨٩٣، وفي سنة ١٩٥٧ تقرر إعادة النظر في وثائق الكومونويلث التي كانت شعبة من المكتبة الوطنية في كامبيرا، وأن تجعل منظمة مستقلة.[٧٩٤]

ومن الطبيعي أن تكاثر الوثائق وتجاوزه الحدود لم يقتصر على آسيا وإفريقية وأستراليا، ففي انكلترة فتحت بعد الحرب العالمية الثانية وكان بعضها مغلقاً خلال الحرب، كدتبير ضد التدمير الذي تحدثه أعمال العدو)

---

(٧٩١) انظر: باكستر «ميسرات الوثائق في البلاد الإفريقية جنوب الصحراء» (١٩٥٩).

(٧٩٢) انظر: دايك «تقرير عن حفظ وادارة الوثائق التاريخية، وتأسيس دائرة وثائق عامة في نيجيريا» (١٩٥٤) أما عن شرق افريقيا فانظر: جارمان وكوك «خدمات الوثائق في افريقية الشرقية» (١٩٦٧ـ٦٨)

(٧٩٣) انظر: كوكس «تطور الوثائق الوطنية في نيوزيلنده» (١٩٦٥ـ٦٩)

(٧٩٤) انظر: ماكملان «الاصلاح الوثائقي في استراليا» (١٩٥٥ـ٥٩)

دوائر محفوظات محلية في كل مقاطعة ومدينة كبيرة، جمع كل منها مقداراً كبير من وثائق لم تكن معروفة من قبل، أو كانت مشتتة، ومعظمها يرجع إلى العصور الوسطى وإلى القرنين السادس عشر والسابع عشر وقد جمعت هذه الوثائق ونظمت وأحصيت وفهرست. وهذه المادة غنية بالمصادر المحلية لدراسة التطورات الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك يمكن القول بأنها ساهمت بدرجة غير قليلة، في تحول التاريخ الإنكليزي[٧٩٥]. أما أثرها الكمي الصرف، فيكفي أن نحدده بإيراد مثل واحد من مقاطعة اسكس، حيث انه بين الطبعة الأولى «دليل لدائرة الوثائق في اسكس» في سنة ١٩٤٦، وطبعته الجديدة المنقحة والموسعة في سنة ١٩٦٩، ازداد عدد مجموعة الوثائق من أقل من خمسة آلاف إلى حوالي نصف مليون، صنف منها ثلاثون ألفاً تصنيفاً كاملاً[٧٩٦]. وهذا أنموذج واحد لعملية تَعُّم العالم حيث يزداد عدد الوثائق ومحفوظات السجلات في كل مكان، فبلغاريا مثلاً لم يكن فيها تنظيم مركزي حتى سنة ١٩٥٢، ولكن في السنوات الخمسة التالية جمع ما يزيد على ٢٣٠٠ مجموعة وثائق، وأصبح من الممكن الوصول إليها[٧٩٧]. وقد أخبر ج. أ. بيلوف في سنة ١٩٦٣ عن برنامج واسع في الاتحاد السوفياتي لإنشاء مراكز جديدة للوثائق[٧٩٨]. وفي خلال السنوات الخمس بين ١٩٥٦ و ١٩٦١، افتتح اثنان وعشرون مركزاً جديداً للوثائق، ضمَّت حوالي ثلاثين مليوناً منها، وكان تحت الإنشاء واحد وعشرون مركزاً آخر. وفي سنة ١٩٥٨، بدىء بفحص وثائق سيبريا، بمبادرة من م.ن.تيهو ميروف، ومنذ ذلك الحين أخذ العمل يتقدم تدريجياً على يد وثائقي الفرع السيبيري، من

---

(٧٩٥) عن بعض الإشارات إلى أهميتها انظر مقالاتي في مجلة «المستمع» ١٠ اذار ١٩٤٩ ص ٣٩٥-٣٩٦، وفي كتاب الاحتفال بيوبيل المائتي عام لدار الوثائق والمخطوطات» (المجلد الاول: فينا ١٩٤٩) ص ٣٩٢-٣٩٥

(٧٩٦) انظر «ملاحظة قصيرة» ص ٦٣٦ في المجلة التاريخية البريطانية مجلد ٨٥ (١٩٧٠)

(٧٩٧) انظر: مواتيف «تنظيم الوثائق في بلغاريا» (١٩٥٧-٥٨)

(٧٩٨) «تنظيم النظام الوثائقي في الاتحاد السوفياتي» (١٩٦٣-٦٤)

أكاديمية العلوم السوفياتية. وفي نفس الوقت، وضع في إفريقيا في سنة ١٩٥٧، برنامج محكم لجمع السجلات المكتوبة والسماعية، بما في ذلك الوثائق الإفريقية والمصادر في دور الوثائق والمكتبات الأوربية والأمريكية.

وفي سنة ١٩٦٠ قامت اليونيسكو بإعداد سلاسل من «كتب المرشدين» على مقياس واسع، مبتدئة في أمريكا اللاتينية، ثم تلتها في سنة ١٩٦٣، خطط لمثل هذه الكتب المرشدة عن مصادر التاريخ الإفريقي[٧٩٩].

إن هذه المادة الضخمة الجديدة التي وضعت بهذا الطريق للتداول وضعت أمام المؤرخين والوثائقيين مشاكل وفرص وهي نفس المسألة القديمة في كشف الإبرة في مخزن القش، ولكن المسألة أصبحت الآن بمقياس جديد. إن الكتب المرشدة والبيبليوغرافيات، والقوائم المكتوبة باليد، أخذ يتابع ظهورها بمختلف المستويات في كل بلد، وكثيراً ما تصبح حال إكمال طباعتها عتقية، وقد أصبح إصدارها صناعة كبيرة[٨٠٠]، ولكن من هو الشخص الذي يستطيع أن يتوقع الإحاطة بها وهضمها ما لم يتركز بحثه بالصدفة على موضوع محلي ضيق. لقد كتب ف. م. بوويك في سنة ١٩٢٩، عن «المقدار المتزايد المتضخم للمادة التي لا يمكن الولوج فيها» وعبّر عن شكه فيما إذا كان «أي رجل يبحث في أية فترة من التاريخ الأوربي أو التاريخ العالمي منذ القرن الحادي عشر يستطيع أن يكتب كتاباً عظيماً عن أكثر من خمسين سنة»[٨٠١]. أما اليوم فلعل الشاك قد ينقص الخمسين سنة إلى خمس سنوات،

---

(٧٩٩) يوجد مسح أولي في «المؤتمر الدولي الثاني عشر: تقارير. المجلد الثاني (١٩٦٥) ص ١٨٢-١٩٨، أما عن اليونيسكو فانظر المصدر السابق ص ١٩١.

(٨٠٠) لا نستطيع أن نذكر هنا قائمة، ولو كأنموذج، للعدد الهائل من المنشورات المساعدة التي تظهر بانتظام في كل بلد وفي كل لغة من البيبليويوغرافيا. وقد وصل الأمر حداً أصبح فيه من الضروري إعداد بيبليويوغرافيا للبيبليوغرافيات. انظر الكتاب الذي أشرف على نشره بيستر مان «بيبليوغرافيا عالمية للبيبليوغرافيات» (٥ أجزاء الطبعة الرابعة (١٩٦٥-٦٦) وفهرست بيبليوغرافي. بيبليوغرافيا جامعة للبيبليوغرافيات (الطبعة الحادية عشرة ١٩٧١ وهي لا تشمل إلا الكتب التي كتبت بحروف لاتينية

(٨٠١) بوويك «المؤرخون المحدثون ودراسة التاريخ» (١٩٥٥) ص ١٧٦-٢٠٢

ثم يضيف أيضاً تحديداً جغرافياً بخمسين كيلو متراً. ولكن الذي لا يقبل الشك هو أن مقداراً كبيراً من وقت المؤرخ لا بد أن يصرف على الأوليات وعلى ميكانيكيات البحث، ولكن مع ذلك فإن كمية المعلومات الواجب السيطرة عليها، هي من الضخامة بحيث إن المعلومات التي يجمعها المؤرخ الفرد الذي يعمل بمفرده، لا بد أن تكون عرضة للصدف وأن تكون غير كاملة، وإن الفكرة القديمة القائلة بأن على المؤرخ أن يبدأ بجمع وتحليل كل مصادره[٨٠٢] قبل أن يبدأ بالكتابة (وينبغي أن نتذكر أنها كانت دائما تحظى بتقدير نظري أكثر من تقديرها عملياً) قد تحطمت كلياً تحت تأثير ثقل المادة الجديدة المتراكمة.

أما بالنسبة للوثائقي فإن هذه المشاكل لا تقل ضخامة، وإن كانت تقنية وقد أدت إلى تحول بطيء، ولكنه مستمر في نظرية وتطبيق إدارة الوثائق التي لم توضع على الطريق الصحيح إلى حوالي سنة ١٩٥٠، ولكنها يؤمل أن تتخذ دفعة استمرارية لمجرد ضغط الوثائق المتجمعة على الأقل. فلقد نما علم الوثائق[٨٠٣] في زمن كان فيه الوثائقيون يهتمون عموماً بالسجلات الأولى، ولذلك كان يفترض القدرة وكان اهتمامه الأول بالصيانة، وكانت كل جزئية

---

(٨٠٢) ومع هذا لا يزال البعض يتمسك بها، فان كانتور وشنايدر في كتابهما «كيف تدرس التاريخ» (١٩٦٧) ص ١٩٤ لايزالان يحثان الطلبة على «التأكد من أنكم وجدتم وقرأتم كل المصادر عن موضوعكم».

(٨٠٣) يكفي أن نذكر من الاعمال الاساسية كتاب بريفيك «علم الوثائق» (١٩٥٣) وفيه قائمة مصادر ممتازة للمؤلفات القديمة مايسنر: الوثائق وعلم السجلات في الازمنة الحديثة (الطبعة الثانية ١٩٥٢)، شيلينبرج «الوثائق الحديثة: مبادىء وتقنيات» (١٩٥٥) وهذه تكفي لتحديد نقطة البداية للممارسة الوثائقية الحديثة التي تتبع الآن بأحسن صورة في المجلة الدولية «الوثائقي: مجلة دولية للوثائق» (تأسست سنة ١٩٥١) وفي عدة مجلات وطنية أخذت تظهر منذ الحرب (وبعضها صدرت قبل ذلك بمدة طويلة مثل «مجلة الوثائقيين»، وهي تشمل «الوثائق» (بريطانيا العظمى) ١٩٤٩. «الوثائق الاوكرانية» (اوكرانيا السوفياتية)، «الوثائق» (بولندا ١٩٢٧) واعيد إصدارها ١٩٤٨، «مجلة الوثائق» (جمهورية المانيا الديمقراطية ١٩٥١)، «الوثائق الامريكي» (١٩٣٨)، «الوثائقي» (ايطاليا ١٩٥٦) وعدد آخر من المجلات.

من الأدلة تحفظ، وهذا لا يزال الشاغل الأكبر للوثائق القديمة، وخاصة في أوربا، حيث أعطي كثير من الوقت والجهد والذكاء للعمليات الحديثة في الصيانة والتصحيف[٨٠٤]. أما اليوم فقد تزايدت أهمية دور عمل الوثائقي في الحفظ، حتى في الوثائق القديمة وإتلافها على الأقل بشكل تحديد للنسخ المتكررة، وتثبيت معيار لما يجب حفظه، وما يجب الاستغناء عنه، والسبب طبعاً هو مجرد ضخامة كمية أكداس الوثائق في الأزمنة الحديثة وعدم إمكان السيطرة عليها وسرعة تلفها. إن بعض الوثائق حيث تكثر السجلات ـ أو كما هو الحال مثلاً في أستراليا التي أنشئت في سنة ١٩٠١ ـ كل السجلات حديثة، فقد وجهت إلى الوثائقيين مواصفات مختلفة ومواقف مختلفة، وقد تبنى كثير من الوثائقيين المواقف التي اتخذتها تقليدياً معاهد أمثال «مدرسة الوثائق في باريس»، أو «المعهد النمساوي للوثائق التأريخية» في فينا، وهي أبرز المراكز للتدريب الوثائقي، فيما عدا مراكز الولايات المتحدة أما فيما يتعلق بالتوفر الجديد، وبنسبة ازدياد الوثائق الحديثة، فقد تناقصت اليوم الحاجة إلى العلوم الباليوغرافية والدبلوماسية وغيرها من العلوم المساعدة التقليدية، وازداد الاهتمام بالتدريب العملي على التقنيات الإدارية. ومن المؤكد أن هذا التحول في الاهتمام، زاد من التركيز المتنامي للبحث التاريخي على المواضيع الحديثة وعلى القرنين التاسع عشر والعشرين. ويظهر تحليل المطبوعات التاريخية الحديثة إن ما بين ثلثها وخمسها تبحث عن الفترة بين ١٧٨٩ ـ ١٩٤٥، أما عن الفترة بين ١٩٣٣ ـ ١٩٥٦، فإن النسبة ازدادت من العُشْر في سنة ١٩٥٥ ـ ٥٦ إلى السُبْع اليوم[٨٠٥]. وقد تبع ذلك ازدياد أهمية الوثائق الحديثة.

---

(٨٠٤) انظر: لونجويل «صيانة الكتب والوثائق» (١٩٥٧)، ومن الصواب والأهمية، طبعاً أن نلاحظ أن الصيانة لا تتعلق بالوثائق القديمة فقط، فإن عمر الورق الرخيص المصنوع بالمكائن والمستعمل اليوم لا يؤمل بقاؤه في أغلب الحالات أكثر من ثلاثين سنة، وأن كل وثيقة حديثة يراد لها البقاء الدائم تتطلب معالجة لحفظ قوتها الميكانيكية. كما أن التبدل في التركيب الكيمائي للحجر أوجد مشكلة مماثلة.

(٨٠٥) انظر: شوش ص ٣٧٥ في «المجلة الالمانية. مجلد ٢١٢ (١٩٧١)

إن الازدياد الكبير في الوثائق الحديثة يخلق مشاكل أخرى أيضاً، فقد كانت معالجة المادة التاريخية تتبع تقليدياً، كما أشار هيميل، على تعاقب بسيط هو: الطبع، والبحث والعرض السردي[٨٠٦]، وعندما ظهرت إلى الوجود في سنة ١٨٢٤ «المجموعة التاريخية الألمانية»، كانت الفكرة وراء أمثالها من المشاريع، هي أن المصادر لأي تاريخ محدد، يمكن كشفها وطبعها وجعلها متيسرة، ولهذا ظهر عدد لا يحصى من الجمعيات الوطنية والمحلية في كافة البلاد لتقوم بطبع ونشر النصوص التاريخية، وقد أنشىء بعضها رسمياً (مثلا سجلات المحاكم العليا في إنكلترة في العصور الوسطى التي أعدتها دائرة الوثائق العامة في لندن)، كما أنشأ عدداً أكبر (مثلاً سجلات الأديرة والمطرنات في العصور الوسطى) افراد من العلماء يعملون (عادة) من خلال جمعيات، وكان واجب الوثائقي إعادة تكوين الوثائق واعداد القوائم والفهارس وتفاصيل المحتويات، وفهارس المخطوطات بأحوال ملائمة ليخرج منها على الأقل تلخيص قصير للوثائق الفردية مما يمكن تحديد تاريخها بصورة مضبوطة أو تقريبية كيما، يستطيع فيه المؤرخ أن يستفيد منها وينتج نصاً متقناً في طبعةٍ دقيقة، وتحليل كامل للمصادر، ومسح باليوغرافي للنصوص، وذكر للأسس التي يتبعها الناشر. وتوجد عدة أمثلة لمثل هذا العمل الذي لا يزال بعضه مستمراً، ولا يريد أحد تقليل العمل المخلص، والجاف أحياناً، الذي صرف فيها[٨٠٧]. والحق أن التاريخ يصبح بدونها فقيراً جداً، أو ربما غير ممكن، غير أن الطريقة المطلوبة التي تبدو أقوى أثراً في عملية ما، وفي فترة

---

(٨٠٦) انظر هيمبل: المصدر الآنف الذكر (١٩٥٩) ص ١٥٢

(٨٠٧) من السلاسل المستمرة، مثلاً: سجلات البابوات (في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، الذي تقوم به المدرسة الفرنسية في روما، والسلاسل المنوعة المطبوعة عن تقارير ومراسلات السفراء البابويين وانظر عنهم: فنك «وثائق الفاتيكان» (١٩٥١) ص ١٧٣-١٧٩، وعن وثائق أخرى ذات أهمية أوسع من النطاق المحلي أو القومي بما في ذلك «أعمال أراكون» أشرف على طبعه فنك (١٩٠٨-٢٢) والسجل التأريخي للاوامر الدبلوماسية لسنت ماريا ثيوتونيكورم» الذي طبعه يواقيم وهوباش (٤ أجزاء ١٩٤٨-١٩٦٥)

ما، قد لا تكون بالضرورة أنفع الطرق في عملية أخرى، ويمكن إبداء ملاحظتين حول هذا العمل العظيم في جمع ونقد النصوص الأصلية.

أولاهما: أنه بدا منذ أمد طويل أنها معركة خاسرة، إن هذه الطريقة قد تكون مفيدة في وثائق العصور الوسطى (في حالة أوربا الغربية حتى سنة ١٢٠٠، أو ربما حتى سنة ١٣٠٠)، وقد تكون مفيدة في الأزمنة الحديثة لميادين قليلة محددة، كالسياسة الخارجية، ولكن عندما نصل الفترة الحديثة، فإن مجرد كمية المادة تصل إلى حد لا نستطيع أن نؤمل السيطرة عليها[٨٠٨].

والثانية: ينبغي التساؤل فيما إذا كانت طباعة كل هذه الوثائق حتى لو كان مفيداً (وهو في الواقع غير مفيد) هو أنسب طريقة لمعالجة المصادر التاريخية، إلا في حالات خاصة قليلة ليس من اليسير تحديدها، وفيما إذا كانت لا تقوم على افتراضات عن طبيعة التاريخ والبحث التاريخي اللذين تطغى عليهما الحوادث.

إن اهتمام المؤرخين الجديد بالطريقة الكمية يتطلب معالجة جديدة، وربما الى عدد من الطرق الجديدة في معالجة الوثائق التاريخية.

إن التوثيق ثمين جداً في جملته للأغراض الإحصائية، ولكنه ليس من الضروري أن يكون مهماً بذاته، أو أن يكون مهماً بصورة كافية لعملية متقنة، وإن أهميته أقل للنشر الشخصي. إن التأكيد على طبع النصوص يمكن فهمه ما دامت الطباعة هي الطريقة الوحيدة لجعل المادة متوفرة للعموم. أما اليوم فلم تعد الحالة كذلك.

---

(٨٠٨) ان كافة المجموعات الكبرى من الوثائق الدبلوماسية التي تبحث عن اصول الحربين العالميتين الاولى والثانية هي بالضرورة «مختارة ومنتخبة» ولا يمكن أن يفكر أحد بطبع كافة الوثائق الدبلوماسية، وقد أدى هذا إلى إظهار عيوب خطيرة في مبدأ الاختيار (من البحوث الكثيرة عن الموضوع انظر: بترفيلد: «التأريخ الرسمي عيوبه ومعاييره» (١٩٥١) وهو يعني على أي حال أن مثل هذه المجموعات للاستغناء عن الوثائق غير المنشورة، لاغراض البحث الجدي.

وهكذا يواجه المؤرخون والوثائقيون تبدلاً ذي وجهين:

أحدهما بسبب التركز الجديد للاهتمامات التاريخية، فإن كثيراً من ألمعية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر رائعة، ولكنها أصبحت الآن ممجوجة، أو على الأقل لا تتطابق مع الاهتمامات الحديثة والحاجات الحديثة.

وثانياً: أن الطرق التي استعملت لحشد تلك الألمعية، لم تترك كلياً ولا يؤمل أن تترك، إلا أنها لم تعد كافية لأغراض المؤرخين المحدثين الذين لم يعودوا يهتمون بالدرجة الأولى بالخاص، والغريب، والشاذ ـ كما أنها لم تعد كافية لمواجهة الوثائق الواسعة التي أخذت تتكدس اليوم وتزداد ضخامة بمرور كل سنة.

ثم أنه لا يوجد من يقول إن النوع القديم من السلاسل الوثائقية المتعددة المجلدات لا تستمر، فإن كتاب «المعالم الجرمانية» أعيد طبعه بعد سنة ١٩٤٥ واستهدف له أن ينسجم في خطه مع الاهتمامات الحالية بإضافة قسم جديد، وبمبادرة من هربرت جروندمان، عن روحانية العصور الوسطى[٨٠٩]، وبإشراف هـ. هيمبل، أعيد بنشاط جديد طبع أعمال الريخشتاغ الألماني، وهي سجلات مجالس الديت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان قد بديء بطبعها منذ سنة ١٨٦٧ ثم أهملت بين سنتي ١٩٣٣ و ١٩٤٥. أما في الاتحاد السوفياتي، فقد استمرت السلاسل القديمة، وبالإضافة إلى ذلك أدخل عدد كبير من السلاسل الجديدة، وكثير منها تبحث في الأزمنة الحديثة، مثل السلسلة المكونة من عشرة مجلدات من الوثائق والمواد عن «ثورة أكتوبر الاشتراكية الكبرى». وقد أشرنا من قبل إلى الاهتمام الكبير بنشر مواد المصادر في الصين[٨١٠]، ولا ريب في أن عدداً من الدول المستقلة حديثاً في آسيا وإفريقيا تولي اهتماماً كبيراً لطبع مجموعات من المصادر الأساسية طبعاً

---

(٨٠٩) انظر: جروندمان «تأريخ الروحانية في المجموعة الألمانية التاريخية» (١٩٥٠ و الواجبات الجديدة في المجموعة الألمانية التأريخية (١٩٥١)

(٨١٠) انظر أعلاه ص ١٧٧

شاملاً ودقيقاً، غير أنه يجب أن نلاحظ أن مثل هذه المطبوعات لا تقوم ـ ولا تستطيع أن تقوم ـ بأكثر من لمس أطراف المشكلة، فمجرد كلفة الطبع على مقياس واسع في الظروف الحالية هو عامل محدد كبير، ما لم تموّل هذه المشاريع إما من الميزانيات العامة مباشرة أو من مؤسسات غنية. وليس سراً أن عدداً من جمعيات نشر الوثائق القديمة التي أنجزت عملاً كبيراً حتى سنة ١٩٤٠ تعاني اليوم فقراً مالياً مُدقعاً. غير أن المرء يتساءل، كما تساءل ف. هارتونج، عن أعمال الرايخشتاغ الألمانية، فيما إذا كانت مثل هذه المشاريع قد اسيء ادراكها في الاساس[٨١١].

من المفهوم أمام هذه الخلفية أن كل مسألة المصادر التاريخية وعملياتها هي في حالة تدهور، وكما قال نائب محافظ وثائق شمال إيرلنده حديثاً إن الوثائقي تواجهه اليوم مشاكل جديدة، وإن النظريات والممارسات الحالية لا تقدم له إلا دليلاً ضعيفاً جداً في كيفية حلها[٨١٢]. والشيء الواحد الواضح هو أن الحلول العرفية لتحديد التواريخ هي في أحسن حالاتها دليل يرشد نحو الكمال، وفي أسوأ حالاتها تكون مصيدة، ووهماً. وليس من العجيب في مثل هذه الأحوال أن يبدأ الوثائقيون ـ وهم الآن في مراحلهم الاولى، ولكن يغمرهم حماس كبير ـ في استكشاف إمكانيات المساعدات الميكانيكية، وكان أولها وأبسطها تصويرها على الأفلام. وقد اتبعت هذه الوسيلة بنجاح في معالجة المقدار من الوثائق الألمانية التي أخذت بعد الحرب ونقلت إلى قاعة وادون (في باكنها مشاير) في إنكلتره، وإلى الاسكندرية (فرجينيا) في الولايات المتحدة بعد الحرب مباشرة[٨١٣]. أما التقنيات الأكثر تطوراً والتي

---

(٨١١) انظر: هارتونج «موجز التاريخ الالماني من القرن الخامس عشر وحتى الوقت الحاضر الطبعة الثامنة ١٩٥٠ ص ٣ـ٤

(٨١٢) انظر: داروين «استعمال الحسابة في فهرسة السجلات» (١٩٧١)

(٨١٣) انظر: ايبشتاين ووينبرج «دليل للوثائق الألمانية المستولى عليها» (١٩٥٢) والملحق لدليل الوثائق الألمانية المستولى عليها (١٩٥٩)، «كتالوج لاكداس وأفلام وثائق وزارة الخارجية الالمانية» (١٩٥٩) أما عن الوثائق التي وقعت بيد السوفيت ثم سلمت إلى حكومة ألمانيا الشرقية فانظر: لوتزك وبراثر «تقرير عن مكونات للوثائق المركزية الالمانية بوتسدام (١٩٥٧).

تستعمل طرق الاستنساخ الإلكتروني، فأول من استخدمها جمعية مارمون التاريخية في مدينة سولت ليك في يوتاه. أما المبادرة الثالثة فقد جاءت أيضاً من الولايات المتحدة، وقد قام بها مجلس الجامعات للبحوث السياسية حيث قرر في أوائل الستينات بناء بنك معلومات تاريخية بإدارة هوارد. و. الين[٨١٤].

ليس هنا مكان بحث أو وصف تفصيلي للتقنيات التي تدخل الآن، ولعل النقطة الأساسية هي إحلال الآلة محل اليد في التنظيم والتسجيل، وبذلك فبدلاً من تلخيص أو نسخ المعلومات الوثائقية على أوراق مكتوبة باليد، أصبح الآن بالإمكان تسجيلها مباشرة على بطاقات هوليرث أو أن تربط على أشرطة يمكن أن يؤخذ منها المعلومات المطلوبة، أو تسترجع بوسائل ميكانيكية، كما يمكن أيضاً جمع كتالوج مطبوع منها. ومن النتائج المهمة لهذه الطريقة في المعالجة هي تجنب الجهد المكرر، والحق أن أحد أسباب إنشاء المجلس الجامعي الأعلى لإنشاء وثائق ذات مادة تأريخية، هو اكتشاف عدد من المؤرخين أنهم يضيعون وقتهم في البحث والدراسة لمادة سبق للآخرين أن سجلوها. لا يوجد أي نظام استرجاع للحسابات يستغني عن البحث الفردي في الوثائق، كما أن هذا الجهاز لم يهدف إلى تحقيق ذلك، ولكن الاعتماد على درجة التطور، أي على مقدار المعلومات المسجلة على الأشرطة أو البطاقات، يمكن أن يقلل إلى حد كبير من الوقت المبذول فيها، كما أنه يمكن الفرد من العمل بكفاءة أكثر، فإن الجهاز البسيط مثلاً لا يلتقط إلا أسماء الأحزاب والأماكن والواهبين والمستلمين للعقود والوثائق وأسماء القرى ذات العلاقة، وحتى هذه قد تساعد كثيراً على البحث. ولكن من الممكن أيضاً أن تبني برنامجاً أكثر تعقيداً يصل إلى ثلاثة آلاف أو أكثر من الكلمات أو المواضيع (خرائط الأراضي الزراعية، أو المزارع، أو الخنادق، أو الطرق العامة.. الخ) ومن المهم أيضاً أن يستطيع الموظفون المدربون تدريباً صحيحاً وضع مثل هذه المعلومات مباشرة على بطاقات أو أشرطة من الوثيقة الأصلية

(٨١٤) انظر رواني وجراهام «التاريخ الكمي» (١٩٦٩) ص ١١٤-١١٦

ويختصروا المراحل المتوسطة، وبذلك يوفرون كثيراً من وقت الموظفين.

وقد يصح أن يكون هذا النوع من العمليات الميكانيكية أكثر فائدة لبعض أصناف من السجلات التاريخية منها لأصناف أخرى. غير أنها في الوقت الحاضر تستعمل عموماً لوثائق روتينية من المرتبة الثانية، ومع هذا ينبغي عدم التقليل من أهميتها.

فأولاً: إن المادة الروتينية من النوعية الثانية هي التي تتكدس في دوائر المحفوظات بمقادير هائلة، وهي لأسباب عملية من ضغط الزمن وقلة الموظفين، كثيراً ما ترمي جانباً أو تلخص، رغم أن هذه المادة بالذات، كما رأينا، هي التي يحرص المؤرخون اليوم على الحصول عليها، نظراً لاهتمامهم بالمشاكل الكمية.

وثانياً: إنه لا يوجد أدنى شك بأن الوثائقيين بنمو خبرتهم العملية في العمليات الميكانيكية سيجدون أن هناك عدداً متزايداً من أصناف الوثائق التي يمكن معالجتها بصورة صحيحة بهذه الطريقة، فأما من وجهة نظر خزنها المادي فإنه لا يوجد أدنى شك بأن خزنها في الحسابات له فوائد وثائقية منوعة جداً، وأن خزن المادة بسرعة وكفاءة وشمول ودقة هو أول ما يحتاجه المستعملون للوثائق كافة، سواء كانوا إداريين أو مؤرخين. غير أن هذا يتطلب تبديلات واسعة جداً في تنظيم الوثائق، ومن هذه التبديلات ما أشرنا إليه من تبدل المواقف والتدريب في حرفة الوثائقيين، التي كما لاحظ أحد الوثائقيين الممارسين، لا تزال تتحكم التقاليد فيها بقوة[٨١٥]. وأمر آخر هو أن تمويل مختلف أنواع اللوازم الميكانيكية المساعدة يتطلب مورداً مالياً كبيراً (ومع أنه ليس من الضروري أن يكون أكبر من الأجور التي تدفع للعاملين تبعاً للنظم التقليدية، وإنما الحصول عليها كمبلغ اجمالي هو أصعب) ومن الصعب أن نرى كيف يمكن رفع دوائر المحفوظات إلى المستوى اللازم لتمكينها من مواجهة السيل الهائل من المادة الجديدة ومن دون زيادة كبيرة في

(٨١٥ داروين: المصدر الآنف الذكر (١٩٧١) ص ٢٢٢

مخصصاتها من الميزانية. غير أنه يلازم ذلك.

ثالثاً: التعاون. فالمكائن الغالية الثمن لا تسترجع أثمانها إلا إذا استعملت كلياً. ومما هو موضع نقاش، ما إذا كان تعدد دوائر المحفوظات المحلية الصغيرة له ما يبرره ولكن يبدو أن النمو المحتمل هو نحو المركزية، أو على الأقل، نحو مراكز إقليمية أوسع، أو نمو عمل تعاوني تشارك فيه فرق. وسنرى أن نفس هذه الاعتبارات تنطبق بصورة أعم على تنظيم البحث التاريخي.

أثر التقنيات الجديدة

للتقنيات الجديدة أثر غير مباشر على المؤرخ، من حيث إنها وسيلة لجعل مصادره أقرب تناولاً، كما أن لها أثراً مباشراً أكثر أهمية على عمله وعلى موقفه من عمله، وعلى تنظيم البحث التاريخي، وأهم هذه التقنيات الجديدة هو استعمال الآلة الحسابة الإلكترونية. وقد قبل «إن التاريخ هو ليس أول علم أكاديمي يتبدل بظهور الأجهزة المتعلقة بعملية المعلومات[٨١٦]، والواقع أنه واحد من أواخر العلوم التي تبدلت بهذا السبب، غير أنه يبدو أن النتائج ستكون واسعة ومستمرة، ومن بين كافة العلوم المساعدة الحديثة التي تحت تصرف المؤرخ، ستكون تقنيات الآلات الحسّابة أكثرها ثورية عند التطبيق.

يتوفر الآن مقدار كبير من الكتب الآخذة بالتزايد السريع عن استعمال الحسّابات وعن علم الحسّابات في البحث التاريخي[٨١٧]. ومن المستحسن الإشارة باختصار إلى مكتشفاتها دون الدخول في الجوانب الفنية.

---

(٨١٦) راوني وجراهام (المشرفون على النشر) الكتاب الآنف الذكر (١٩٦٩) ص ٨

(٨١٧) انظر: اوستينوف «استعمال مكائن الحسّابات في العلوم التاريخية» (١٩٦٤) «الآلات الحسّابة الالكترونية المستعملة في علم التاريخ» (١٩٦٢) وترجمتها الفرنسية مع مقدمة بقلم «ك. جاردن المنشورة في مجلة الحوليات مجلد ١٨ سنة (١٩٦٣)، كاهك. «التقنية الحسّابة الجديدة في خدمة علم التاريخ» (١٩٦٤)، جعلمان - فينوجرادوف وهرومجنكو «الضباطات والعلم التاريخي» (١٩٦٧)، سلمسر ودافيسون «المؤرخ والآلة الحسابة (منشورة في معهد اسكس للمجاميع التأريخة مجلد ١٠٤ سنة (١٩٦٨)، دولار «بدعة في البحث التاريخي: معالجة بالآلة الحسّابة» (منشورة في المجلة التاريخية مجلد ٢٠٧ سنة (١٩٦٨)، ديوبيك دوربروف الطرق الكمية والمكائن في عملية المعلومات التاريخية المؤتمر الدولي الثالث عشر. موسكو (١٩٧٠)، مورفي ومولر «في جعل التقنيات التاريخية أكثر تخصصاً» الانواع الحقيقية «المؤسسة بالآلة الحسّابة» منشق في كتاب «التأريخ الكمي» الذي أشرف على طبعه راوني وجراهام (١٩٦٩) وهناك كثيراً مما يفيد في كتاب ايديلوت «الكمية في التأريخ» (١٩٦٩) الذي أشرنا اليه في القسم المخصص للتأريخ الكمي.

فأولاً ينبغي التأكيد، شأن ما حرص على فعله كافة الكتاب المتصلين بالأمر، على أن علم الحسّابات هو علم مساعد، بنفس الأسلوب الذي كانت فيه الباليوغرافيا والدبلوماسية علوماً مساعدة، وأنها لا تقلل ـ وإنما في بعض النواحي تزيد ـ العنصر البشري أو أهمية حكم المؤرخ. إن المؤرخ في محاولته تقدير المعلومات المستمدة من الآلة الحسابة، عليه أن يستعمل نفس معايير العلم النقدي التي يستعملها في تقدير أي من المصادر الأخرى، وإن نتائج البحث القائم على الآلة الحسّابة، لن يكون أحسن من المعلومات الأصلية التي غذت الحسّابة، فإذا استعملت، مثلاً، إحصائيات غير دقيقة أو مغلوطة، فإن الآلة الحسّابة ستنتج الأخطاء بل قد تضاعف هذه الأخطاء أحياناً[٨١٨].

وثانياً إن الآلة الحسّابة تستطيع أن تتصرف مع المشاكل المتعلقة بالكلمات والأرقام، وبعبارة أخرى، فإنه رغم فائدتها العظمى عملياً (أو على الأقل أكثر الاستعمالات شيوعاً في هذه المرحلة) للتعامل بالمادة الكمية أو الإحصائية، فلا يوجد مبدئياً سبب يمنع من استعمال الحسّابات للمادة النوعية أيضاً. غير أنه من المؤكد أن البرمجة ستكون في هذه الحالة أصعب وصدفية أكثر، لأن الاختيار الصحيح للمؤشرات، كما أشار ج.ك جاردن[٨١٩] غير واضح مطلقاً في عملية تاريخية معقدة قد يكون فيها عدد غير قليل من العوامل التي تدخل بالتساوي في التصنيفات. وبعبارة أخرى إن الآلة الحسّابة لا يمكن استعمالها بصورة فميدة في تحليل المشاكل التي تبحث في تعدد الحقائق في أصناف يمكن ملاحظتها. فإذا كانت المعلومات غامضة لدرجة لا يمكن

---

(٨١٨) لقد وضع مانياس هذه النقطة جيداً في كتاب «حركات جديدة في دراسة وتدريس التاريخ» الذي أشرف على طبعه بالارد (١٩٧٠) حيث قال «ان البحث عن الكمية سيتطلب ملاحظات نقدية أوسع، وليس أقل؛ للمصادر وكلما كان استعمال العملية الرياضية للمادة أكبر، كلما كانت المكافأة أعظم على معرفة مدى الثقة بالمصادر أو الدرجة الذاتية للخطأ الذي يبنى عليها.

(٨١٩) انظر: مقدمته للترجمة الفرنسية لمقال استنوف المذكور أعلاه (١٩٦٢) «الالات الحاسبة الالكترونية وتطبيقها في علم التاريخ» ص ٢٦١-٢٦٢ في مجلة «الحوليات» مجلد ١٨ (١٩٦٣)

تلخيصها بشكل مفهوم أو جعلها أصنافاً مقبولة من حيث العموم، أو إذا كانت طبعاً غير كافية في كميتها، فمن العبث محاولة إنزالها إلى شكل ملائم في التحليل في الآلة الحسّابة. والشرط المسبق الأساسي لكافة عمليات الآلة الحسّابة هو منهاج تصنيف سابق معتمد، ولا يمكن تكوين وضع صحيح لأغراض التحليل الكمي إلا على أساس تحليل نوعي ابتدائي للعمليات أو الظواهر أو الأغراض التي تجري دراستها. هذا هو ما يعنيه لأول وهلة قول استينوف: إن نقل كتابة المعلومات إلى لغة الماكنة يكون في الواقع حلاً للمشكلة، فإذا وضع البرنامج، فإن عمليات الآلة الحسّابة تصبح ميكانيكية صرفة[٨٢٠].

وعند فهم هذه التحديدات الأساسية يزول كل شك حول الفوائد الكبرى لاستعمال الالات الحسّابة في البحث التاريخي. إنها أساسياً تنجز وظيفتين لا يمكن بدونها أن يسير البحث: الخزن أو اقامة «بنك معلومات» واسترجاع المعلومات، وهذه طبعاً عمليات كان ينجزها المؤرخون دائماً، حيث يجمعون مادة مصادرهم ثم يرتبونها ويختارونها حسب البرنامج الذي يعملون بموجبه. أما المؤرخ الفرد الذي يستعمل «وسائل يدوية» (كالقلم والورق ووقته الخاص المحدود) فإنه لا يستطيع إنجازها بالمقياس أو بالسرعة التي تتوفر بالآلة الحسّابة والحق أن أبرز فائدة للتحليل الذي تتمه الحسّابات هو الاقتصاد في المقياس، ونورد عليه مثلاً واحداً من دراسة قام بها كوفالجنكو وميلوف عن تكوين سوق واحد لكل روسيا بين القرنين الثامن عشر والعشرين، وقد احتاج فيها إلى ما يقرب من مائة ألف مطابقة[٨٢١]، ومثل آخر أعطاه سميلسر ودافيسون حيث عملا في ٢٦/٠٠٠ بطاقة معلومات عن كافة

---

(٨٢٠) انظر الترجمة الفرنسية لمقالته المذكورة أعلاه (١٩٦٢) ص ٢٧٤ في مجلة «الحوليات» المجلد ١٨ (١٩٦٣)، سميلسر ودافيسون: المذكورة أعلاه (١٩٦٨) ص ١١٨، ديوبيك: المصدر المذكور أعلاه (١٩٧٠) ص ١٣٢.

(٨٢١) انظر كوفاد جنكو وميلوف «حول مبدأ البحث عن عملية تكوين سوق زراعي لكل روسيا» (١٩٦٩) انظر أيضاً ديوبل: المصدر السابق (١٩٧٠) ص ١٢

موجودات الأملاك في سجلات مقاطعة اسكس، في مساجوستس، من سنة ١٦٤٠ إلى سنة ١٦٨٢، وهي تحوي كل ما يمكن الآن معرفته عن ثروة المقاطعة خلال تلك السنوات الاثنين والاربعين، وكان العامل اليدوي يتطلب لعمل هذه المادة ٥٠٠ ساعة، وحوالي ١٢٥/٠٠٠ عملية حسابية، أما الآلة الحسّابة فتستطيع تقديم المعلومات الأساسية بشكل منظم بحوالي عشرة دقائق[٨٢٢]، وهكذا فإن الأمثلة تظهر أن الضخامة الصرفة للمعلومات، وتعقد تنظيمها على المقياس الضروري، وحجم الإحصاء الذي تتضمنه، كلها تلغي بشكل فعال التقنيات اليدوية العرفية، فإذا أراد التاريخ معالجة مشاكل من هذا النوع، فإن الآلة الحسّابة لا يمكن الاستغناء عنها.

والنتيجة الأولى يمكن استخلاصها هي: أن الآلة الحسّابة تفتح ميادين جديدة للمؤرخ، وتجعل من الممكن القيام بأبحاث مهما كانت مرغوبة، فإنها كانت في السابق غير عملية. إنها طبعاً يمكن استعمالها في مستوى واطيء، كمجرد وسيلة عرفية للقيام بواجبات ميكانيكية أنشط، كتنظيم الجداول الإحصائية البسيطة ووضعها في قوائم، أو جمعها، وهذا، كما رأينا، هو استعمالها الأساسي في دائرة الوثائق[٨٢٣]. غير أن هذا العمل، بقدر ما يتطلب مجرد التعداد، يمكن أحيانا عمله بنفس الكفاءة في الالات الحاسبة الميكانيكية الاعتيادية، وليس من الواضح في مثل هذه الحالات وجود مبرر حقيقي لاستعمال الوقت الثمين للآلة الحسّابة[٨٢٤]، إذ أن القيمة الحقيقية لتحليل الآلة الحسّابة، هي في المستوى الأكثر تقدماً وتعقداً حيث تصبح مسألة وضع مجموعتين أو أكثر من الحقائق مع بعضها، ثم مطابقتها ومعرفة النتائج تبعاً لنوع خاص من التعليمات أو البرامج. والواقع أن خطة التصنيف الأول إذا كانت مستوعبة، فإن بنك المعلومات يمكن تكرار استعماله لبرامج متعددة ومختلفة، أو بعبارة أخرى إنه يصبح مكسباً دائمياً تستطيع الأجيال التالية أن

---

(٨٢٢) سميلسر ودافيسون: المذكور أعلاه (١٩٦٨) ص ١١٣.

(٨٢٣) انظر أعلاه ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٨٢٤) كما أشار إلى ذلك شنايدر في المصدر المذكور أعلاه (١٩٧٠) ص ٩

تبني عليه، أي أنه يكون بعكس ملاحظات ومقتطفات العلم الفرد التي لا يستطيع من حيث العموم أن يفهمها أو يستعملها غيره، وبذلك يتثبت أمل التاريخ في أن يصبح علماً تراكمياً، وهو ما لم يتم تحقيقه حتى الآن.

ولاستعمال الحسّابات تأثيرات مهمة أخرى على مستقبل البحث التاريخي.

أولاً: أنها تجبر الباحث أن يسأل أسئلة واضحة محددة ودقيقة، وأن يحذف التعبيرات المائعة التي كانت سبة في الكتابة التاريخية. وكما أشار لوكيراث، ان كثيراً من الأفكار التي يبحثها المؤرخون هي عامة أو تتحمل أكثر من معنى لدرجة أنها تزيد في الغموض أكثر مما تزيد في التوضيح. لذلك ينبغي قبل إدخالها في الآلة الحسّابة أن تقطّع إلى عناصرها المحددة بدقة، ومع أنه قد تبقى فضالة، إلا أنه لا ريب في أن ما يمكن أن يحوّل إلى سلسلة من الأحكام الحرة في قيمتها (وهي بهذا المعنى موضوعية) ويمكن دراسته بالآلة الحسّابة، هو أكثر بكثير مما يعتقده الناس[٨٢٥]، والمعيار النوعي والشخصي سيدخل دائماً في البرمجة، غير أنه مجرد برمجتها سيجعلها أكثر استعداداً للتحديد، وعلى أي حال فإن تقليص مجال التفسير الشخصي ذو أهمية قصوى. وهذه هي الحالة الآن.

ثانيا: أن الآلة الحسّابة تلغي نهائيا أي تبرير للممارسات التقليدية في التعميم من أدلة جزئية تلتقط بالصدفة ثم تجمع مع بعضها، فالقاعدة الأساسية في البحث هي أنه يجب فحص «أوجه العملية التي تحت الدرس كافة، وليس مجرد عدد من مؤشراتها الفردية[٨٢٦] ففي الآلة الحسّابة يمكن جمع وتحليل كافة الأدلة كالمثال الذي قدمه سميلسر دافيسون، ولذلك لا يوجد عذر لبدعة أخذ النماذج القديمة والمشكوك فيها[٨٢٧]. وأخيراً فإن الآلة الحسّابة، كما أشار

---

(٨٢٥) انظر: لوكيراث: المصدر الآنف الذكر (١٩٦٨) ص ٢٧٤-٢٧٥، ٢٨٣

(٢٢٦) انظر: ديوبيك: المصدر الآنف الذكر (١٩٧٠) ص ٥

(٨٢٧) حول مناقشة أوسع لهذه النقطة المهمة انظر سميلسر ودافيسون المصدر الآنف الذكر (١٩٦٨) ص ١١٣، ١١٩

لوكيراث، تقدم لأول مرة فرصة حقيقية لتحطيم «الحلقة المفرغة» المزعجة التي ظلت تمنع التاريخ من أن يصبح علماً تقدمياً بأي معنى حقيقي، وهذه الحلقة تتكون من استنباط «أشكال مثالية» أو «أشكال خفية» تؤخذ من نماذج لحالات فردية، ثم تصميم، ثم يطاح بها (او تثبت) تبعاً لحالات فردية أخرى[٨٢٨]. ونظراً إلى أن الآلة الحسّابة قادرة على هضم ومعاملة كافة الحقائق في وقت واحد، فهي تقصي هذه العقبة في طريقة البحث وتمكن المؤرخ من تعيين الثوابت التي يمكن على أساسها صياغة نتائج موضوعية، لذلك يوجد مبرر كبير للرأي الذي أبداه كل من لوكيراث وشنايدر من أن إدخال الآلة الحسابة واستعمال تقنيات الحسابة، قد يؤدي إلى تبدلات ثورية في طريقة البحث التاريخي، أو على الأقل، يشير إلى طريق يخرج من مصاعب طرق البحث التي يدركها جيداً المؤرخون المفكرون. والفائدة الواضحة للآلة الحسّابة، هي أنها إذا أجيد استعمالها لا بد أن تمكن البحث التاريخي من التقدم بسرعة لم يكن يتصورها المؤرخ الذي يعتمد على العمليات اليدوية البطيئة المتعبة.

وثانياً: إن ترك استعمال التقنيات الأولية التي كانت تستنزف في الأحوال الاعتيادية ثلاثة أرباع وقت الباحث أو أكثر، يوفر للمؤرخ حرية الانصراف إلى وظيفته الأساسية في التفسير والتوضيح[٨٢٩]. وهنا طبعاً، مهما كان مقدار العمل الذي يمكن أن تنجزه الآلة الحسّابة فإن المؤرخ يبقى هو الحاكم الأعلى. فالماكنة تستطيع أن تجيب على الأسئلة التي توجه إليها بدقة أكبر ومجال للخطأ أضيق مما يستطيعه العقل البشري، ولكن يبقى عمله الإبداعي الأساسي وهو تقدير قيمة المعلومات المعدة ميكانيكياً.

وثالثاً: إن التحليل عن طريق الآلة الحسّابة قد يكون من الناحية العملية

---

(٨٢٨) انظر: لوكيراث: المصدر الآنف الذكر (١٩٦٨) ص ٢٧٠-٢٧١

(٨٢٩) لقد أكد على هذه النقطة بصورة مستقلة كل من لوكيراث: المصدر الآنف الذكر ص ٢٩٣، واستينوف: المصدر المذكور أعلاه (١٩٦٢) ص ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤ من الترجمة الفرنسية (١٩٦٣)

الأساس المؤثر الوحيد للعمل التعاوني بين عدة علوم، والذي يتوقف عليه اليوم، كما يعتقد عدد من الناس، تقدم العلوم الإنسانية عموماً، وعلم التاريخ خصوصاً، ويورد أوستينوف على ذلك مثلاً من أية محاولة لإعادةرسم الحياة الاقتصادية لمجتمع في العالم القديم لا تتطلب تحليل المصادر الأدبية فقط، وإنما تتطلب أيضاً استعمال ثلاثة علوم تاريخية مختلفة، هي النقود، والنقوش الكتابية، وعلم الأركيولوجيا، ولا ريب في أن قيام فرد واحد بكلها في وقت واحد هو أمر غير ممكن، ولكن حتى إذا قام مختصون مؤهلون بدراسة جانب واحد أو بعض الجوانب، ويعمل كل من هؤلاء المختصين من زاويته الخاصة، فإن النتيجة لن تكون صورة مركبة، وإنما صورة مختلطة، والآلة الحسّابة وحدها التي تستطيع أن تمتص كل المواد وتنسق بينها وتثبت علاقتها بمعيار موضوعي، وبذلك تستطيع أن تعالج الموضوع ككل[٨٣٠]. وأخيراً فإن الآلة الحسّابة بخزنها المعلومات التي تغذى بها تستطيع أن تبني «بنك معلومات» ينبغي أن يكون، من حيث المبدأ على الأقل، في متناول المؤرخين في كل زمان ومكان، والحق أنه من الممكن الآن التفكير في إنشاء «بنك معلومات» عالمي منسق واسع يمكّن المؤرخين في النهاية من البناء المنظم على أساس أعمال من سبقهم، بدلاً مما ساد في الماضي (والحاضر) من الرجوع باستمرار إلى المصادر لا لتدقيق وإكمال وإعادة النظر في نظريات واستنتاجات من سبقهم، حيث إن هذه قد تتطلب دائما إعادة النظر، وإنما لتدقيق وإكمال واعادة النظر في الحقائق الباطنية التي تستند عليها نظرياتهم واستنتاجاتهم. وعلى أي حال فلعل سميلسر ودافيسون لم يكونا مبالغين عندما ادَّعيا أن التاريخ «نظراً لأنه يستطيع الآن أن يأخذ بنظر الاعتبار كافة المعلومات ذات العلاقة، فهو لذلك يستطيع ان يصبح علماً، على الأقل كعلم الفلك أو علم المنيقيات الحجرية، اللذين يهتمان في الماضي، واللذين نميا رغم ما

---

(٨٣٠) انظر: استينوف: المصدر السابق ص ٢٨٨

هو معلوم من أنه توجد فجوات قد لا يمكن ملؤها في مصادرهم[٨٣١] . فإذا كان الأمر كذلك فإنه يمكننا القول دون الخوف من التناقض: بأن التاريخ بمساعدة تقنيات الآلات الحسّابة، قد وصل مرحلة قد يمكن في النهاية أن يحقق الانتقال من المرحلة السابقة إلى المرحلة التي يصبح فيها علماً.

كل هذا، طبعاً، يفترض مسبقاً تبدلات أساسية في مواقف المؤرخين التقليدية، والتغلب، كما يقول جاردن[٨٣٢]، على المعوقات السيكولوجية والمؤسسية العميقة الجذور، وعلى أي حال ينبغي ألا نتوقع في هذه المرحلة تقدماً سريعاً. لقد تم اجتياز المرحلة التجريبية الأولى. ولم تعد مكانة تقنيات الآلات الحسّابة ـ باعتبارها من العلوم المساعدة للمؤرخ ـ موضوع نقاش جدي، إلا أن تكدس مادة كبيرة من المعلومات التي تعامل في تحليل الآلات الحسّابة إنما هو مشروع ضخم، وإن معظم العمل الأساسي ينتظر الإنجاز. لذلك قد نكون مبتعدين كلياً عن الواقع إذا توقعنا نتائج على مقياس واسع أي على مقياس يؤمّن نتائج مهمة ذات خاصية عالمية، خلال العشر سنوات القادمة. يضاف إلى ذلك أن زمن الحسَّابة ثمنه باهظ جداً، وعليه منافسة شديدة، ومن المؤكد، كما أشار شنيدر، أن المؤرخين لن يحصلوا على الأسبقية في استعماله إلا إذا أظهروا أن عملهم يؤدي وظيفة ظاهرة الفائدة: أولاً وبالدرجة الأولى بإلقائه ضوءاً جديداً على فهم العمليات الأساسية الاجتماعية للمجتمعات البشرية، وبعمله على تنشيط هذه العمليات[٨٣٣]، وهذا قد ينهي بعض «الأبحاث» العويصة و (التي تبدو للمراقب الخارجي على الأقل) عديمة النفع، والتي أربكت الصورة التاريخية

---

(٨٣١) انظر: سميلسر ودافيسون: المذكور آنفاً (١٩٦٨) ص ١٢٦ وهما يشيران بصورة محددة الى التأريخ الاقتصادي، وليس إلى التأريخ عموماً، غير أنه من الصعب تصور اي أساس مسبق للتحديد.

(٨٣٢) انظر مقدمته لمقال اوستينوف ص ٢٦٣ في مجلة «الحوليات» المجلد ١٣ (١٩٦٣)

(٨٣٣) انظر ملاحظات شنايدر الرصينة في المصدر الآنف الذكر (١٩٧٠) ص ١٠، واني اؤيدها كلياً

إلى درجة مخيفة في الوقت الحاضر. ومن المؤكد أنه ستكون فيه تبدلات جوهرية في مواقف المؤرخين الاساسية، وأنها ستنهي بصورة خاصة أسلوب التسيب المفكك الذي نظم عليه (أو بعبارة أدق لم ينظم فيه) البحث التاريخي في معظم أرجاء العالم اليوم.

إذا كان كثير من العمل الميكانيكي، أو معظمه أو كله، سيتم في المستقبل بواسطة الآلة الحسّابة، فإن هذا لا يستلزم عملاً جماعياً فقط، وإنما يستلزم أيضاً تخطيطاً على مقياس لم يتم (ونادراً ما تصور) في الماضي، فالآلة الحسّابة لا تستطيع أن تعمل بكفاءة إلا إذا سارت على خطة لا تقتصر على أن تكون خطة قصيرة الأمد لبرنامج معين، وإنما أيضاً على خطة طويلة الأمد لحملة منسقة. ومن الحماقة أن ننكر أن هذا التطور سيؤدي إلى خسارات وكذلك إلى أرباح. إن كثيراً من احسن الأعمال التاريخية وأكثرها اصالة في الماضي كان نتيجة ابداعات فردية، وثمار روح حرة «تضرب حيثما وقعت» والعمل المنسق قد يفرض قيوداً ويقبر المبادرات، وهناك خطر أوضح مما يحتاج إلى شرح، وهو أنه قد ينسف استقلال المؤرخ ويجعله سناً في آلة يحتكرها غير المؤرخين لأغراض بعيدة عن أحسن مصالح التاريخ، وهذه العيوب في الوضعية التي تنمو الآن ينبغي مواجهتها بصراحة. ومع هذا فإننا نستطيع الاطمئنان إلى أن التطورات الجديدة ستستمر وستسير مسرعة، لأنها في منطق الوضع الحاضر، وأن تركز وسائل البحث في مراكز عامة قليلة، وازدياد التخطيط، وإعادة تنظيم الحرفة التاريخية على أسس أكثر انسجاماً مع الواقعية الاجتماعية الحديثة، كل هذه تطورات تلوح الآن في الأفق. ولا ريب في أنها لم تنجم من إدخال علم الحسّابات في البحث التاريخي فقط، وإن كثيراً منها كان قد أخذ بالظهور والتبلور، قبل استعمال الآلات الحسّابة، إلا أنه لا شك في أن تقنية الحسابة أعطتها دافعاً جديداً، غير أنها تحتاج إلى أن تدرس بصورة مستقلة، ولذلك نعود الآن إلى دراسة هذا الجانب من التنظيم المتبدل للعمل التاريخي.

الجامعات والمجامع والمعاهد

من أقدم وأهم العوامل المؤثرة في تنظيم البحث التاريخي، هو تطور الجامعات والتربية الجامعية، اللذين أشرنا إليهما من قبل[٨٣٤]. فمنذ أيام ما قبل الحرب العالمية الثانية، كان يلوح في الأفق المبدأ المرحب به في وحدة التعليم والبحث، والذي يرجع إلى شيلنج وهمبولدت، وكان هذا المبدأ مقبولاً حيثما كانت التأثيرات التربوية الألمانية قوية، وخاصة في الولايات المتحدة، وقد وجهت إليها لطمة مميتة عندما انهارت الفكرة القديمة التي ترى: أن أهل الجامعة طبقة مثقفة مختارة ومحدودة العدد، وظهر مكانها نوع جديد من الجامعات الجماهيرة التي يمكن اعتبار خير ما يمثلها جامعة كالفورنيا بحرمها الواسع الذي هندسّ ونمى ليؤوي ٢٧٠٠٠ طالب، وقد أخذ يتزايد في كل مكان عدد طلبة الدراسات العليا، وحلقات الدراسة التي رأى فيها منشئوها الأولون وسيلة للبحث، ومصنعاً يقوم به ستة أو عشرة من الطلبة تحت إشراف أساتذتهم، بصنع «مساهمات جديدة للمعرفة»، ثم توسع حجمها بسرعة وأصبحت مركزاً لتعليم متقدم، وأخذ البحث ينتقل إلى دراسات «ما بعد الدكتوراه، بعد أن كان يقوم على حلقات الدراسة، وعلى طلبة الدكتوراه الذين يصرفون الآن على الأقل السنتين الأوليتين في دراسات عامة، ويحضرون لامتحانات الكفاءة.

لقد كانت نتائج هذه التطورات[٨٣٥] متعددة، ولم تكن طبعاً مقصورة على

---

(٨٣٤) انظر أعلاه ص ١٨٨

(٨٣٥) قد يقال إن ما أصفه يعكس الاحوال الامريكية (انظر عنها شافر ص ١٩٦-٢٠٦ في كتابه «الدراسة التاريخية في الغرب» (١٩٦٨)، وهذا انتقاد لا أريد الرد عليه. غير أنه صحيح أيضاً أنه يمثل وضعاً سرت عدواه إلى كافة الاقطار (ما عدا القليل الآن) حيث أصبحت التربية الجامعية مفتوحة لكافة الطلبة المؤهلين تقنياً، وهي الآن تنتشر في كل أرجاء العالم، مع بعض التنوعات المحلية طبعاً. ويبدو لي أن هذه التنوعات المحلية هي أقل مما تستحق الاهتمام، خاصة واننا هنا لا نهتم بعموم الدراسات العليا أو الاتجاهات العامة، وإنما نقصر بحثنا على أثرها على البحث التأريخي.

التاريخ[٨٣٦] . فأول هذه النتائج هي أن أعضاء الهيئة التدريسية، أو على الأقل كبار الأساتذة، أخذوا يتخلون عن تدريس طلبة الليسانس، وينصرفون إلى تدريس طلبة الدراسات العليا وطلبة البحوث، تاركين تدريس طلبة الليسانس الى المساعدين (وهم في الغالب ممن يحضرون للدكتوراه). وثاني هذه النتائج هو انحدار مستوى الجامعات التي أصبحت تتخذ شكل ثانويات عالية أو كليات، ثم انسحاب أحسن العقول إلى المعاهد ومراكز البحوث أو الأكاديميات حيث يستطيعون متابعة الدراسات العلمية دون أن يعرقلها التدريس الجامعي والإدارة. وبالاختصار، فإن الصلة بين الجامعات والبحث لم تنقطع، ولكنها ضعفت، وقد ابتدعت عدة سبل لإبقاء الصلة، ومنها القول المشهور في أمريكا «انشر وإلا تهلك»، غير أن الأقوى منها أثراً هو رغبة الباحث الشخصية لإشباع رغباته العلمية. غير أنه تبقى حقيقة أن الأستاذ الذي يشرف أحياناً على ٢٠٠ أطروحة (ومثل هذه الحالات غير مجهولة في بعض أبرز الجامعات العالمية) لا يستطيع، مهما كانت رغبته قوية، القيام ببحث كبير كمقياس واسع لنفسه[٨٣٧] . إن هذا وأسباباً أخرى، أدت إلى

---

(٨٣٦) إن تطور التأريخ يسير موازياً للعلوم الاجتماعية (وإلى حد أقل للعلوم الطبيعية الأخرى، وإن كثيراً من المشاكل التنظيمية تتشابك، ولذلك فإن كثيراً مما له علاقة مذكور في الفصل اللامع الغني بالمعلومات الذي كتبه ي. تريست وعنوانه «تنظيم وتمويل الأبحاث»، وفي الفصل الأول من هذه الدراسة التي قامت بها اليونيسكو «الاتجاهات العامة للبحوث في العلوم الاجتماعية والانسانية» القسم الاول: العلوم الاجتماعية (١٩٧٠)، رغم أن التأريخ كان رسمياً خارج نطاق بحث تريست. وقد ذكرنا من قبل (هامش ٧٦٣) معظم الكتب التي أشارت بالتخصيص إلى التأريخ والتي اعتمدت عليها والتي تساعد على إكمال صورة تريست. ونظراً لكتاب تريست وبسبب محض طبيعة مسائل التنظيم التي نناقش هنا، فسوف أترك ذكر عدد من المراجع المختصة أو مسح مفصل لكل قطر لإن هذا فيما يبدو لي سيحملني بعيداً ولن يفيد كثيراً في تبسيط المشاكل العامة التي تواجه حرفة التأريخ.

(٨٣٧) إن رقم (٢٠٠ اطروحة) يقوم على معلومات وصلتني شخصياً في أوائل الخمسينات ويبدو أن الامور تحسنت بمرور الزمن، وقد ورد في كتاب «الدراسة التأريخية في الغرب» ص ٤٥، أنه في سنة ١٩٦٤ كان أحد الاساتذة في السوربون يشرف على ستين اطروحة، وإن اثنين آخرين كان كل منهما يشرف على ثلاثين اطروحة.

أن معظم الأساتذة الكبار يفضلون كتابة المقالات القصيرة حول مواضيع محددة، وإن عدداً من الأساتذة تتوفاهم المنون قبل ان يرى النور الكتاب الذي يكرسون حياتهم لإنجازه.

وهناك تطور آخر يؤثر في مكانة الجامعات، وخاصة في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى في أوربا الشرقية، ولكنه أخذ يمتد منها إلى عدد من الدول التي ظهرت حديثاً في آسيا وأفريقيا، وهو تأسيس أكاديمية العلوم باعتبارها الإدارة المركزية الموجهة التي تضع سياسة بحث المشاكل الموجهة وتساهم في دراستها(٨٣٨)، فالاتحاد السوفياتي الذي يعتبر من عدة جوانب أنموذجاً، نشأت فيه الأكاديمية الإشتراكية للعلوم الاجتماعية منذ سنة ١٩١٨، وكان رئيسها المؤرخ المشهور م.م بوكروفسكي، غير أنه تم بعد سنة ١٩٣٦ مزج الأكاديمية الشيوعية وأكاديمية العلوم السوفياتية، ثم أنشىء معهد للتاريخ(٨٣٩).

ويبدو أولاً أن اهتمامها الأول هو الرعاية والإشراف على إعداد الكتب

---

(٨٣٨) إن مكانة الاكاديميات بصورة عامة بحثها بصورة كافية تريست: المصدر الآنف الذكر (١٩٧٠)، ص ٦٩٦، ٨٤٦-٧٤٨، ولا حاجة لإعادة ما كتبه. أما فيما يتعلق بالتأريخ فإني مدين بصورة خاصة في المعلومات المفصلة إلى ف. فيدوروفا عن بحثها «تنظيم وتمويل البحث العلمي في الاتحاد السوفياتي» (أنظر أعلاه هامش ٧٦٣)، كما إني مدين إلى ا.س.كون الذي قدم أيضاً مساهمة لا تقدر. أنظر أيضاً فوستوف «الفعاليات العلمية لمعهد التأريخ في أكاديمية العلوم السوفياتية (١٩٦٦) والمجلد الثاني (١٩٧٠) من المجلة «العلوم الاجتماعية» التي تصدر باللغة الانكليزية عن أكاديمية العلوم السوفياتية في موسكو، وكذلك مقال مستسلاف كلديش «أكاديمية العلوم السوفياتية: مركز للفكر العلمي السوفياتي» وإلى سلسلة الملاحظات التي وضعت تحت عنوان عام «العمل العلمي والبحث في المعاهد التأريخية لاكاديمية العلوم السوفياتية والمجلات التأريخية»، أما عن بولنده فانظر «بولنده في المؤتمر الدولي الثاني عشر» ص ٣٧١-٣٩٩

(٨٣٩) انظر أعلاه ص ٢٤٩-٢٥٠، ٢٥٢-٢٥٣

المدرسية الملائمة التي ظهرت في طبعات هائلة[٨٤٠]، ولكن رغم ذلك، فقد بقيت وظيفة مهمة أشار إليها «تاريخ العالم» المكون من عشرة أجزاء والذي أشرنا إليه فيما سبق[٨٤١]، حيث توسع نطاق الفعاليات وسرعان ما أصبح معهد التاريخ المعهد الرئيسي للبحث في البلاد. وبالنظر لتوسع نطاقه فقد قسم في سنة ١٩٦٨ إلى قسمين:

أحدهما معهد التاريخ العام. والثاني معهد التاريخ في الاتحاد السوفياتي، ولكن بالاضافة إلى ذلك يوجد معهد التاريخ العسكري، كما أن المؤرخين يساهمون أيضاً في عدة معاهد مختصة في مواضيع متعددة، مثل معهد شعوب آسيا، ومعهد الشرق الأقصى، ولا بد أن نذكر أن لكل جمهورية في الاتحاد السوفياتي أكاديميتها الخاصة، ولكل من هذه الأكاديميات معاهدها الخاصة. غير أن أكاديمية العلوم السوفياتية هي المسؤول الأخير لتنسيق أعمال هذه الاكاديميات ومؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحوث الأخرى، ومن الواجبات الأخرى للأكاديمية إقرار مسودات خطط مشاريع البحوث الكبرى، وهي تعمل كوسيط للتفاوض مع الحكومة من أجل الحصول على الأموال والأجهزة والأموال الخاصة لعملها ولعمل مؤسسات البحث الأخرى (وهي في هذا تشبه لجنة المساعدات الجامعية في بريطانيا العظمى، ولكن على مقياس أوسع) كما أن الأكاديمية تستعرض كل تطور البحث في كل الاتحاد، وهي تنظم المجالس واللجان والمؤتمرات لبحث مشاكل ومشاريع البحث الكبرى[٨٤٢].

وينبغي أن نؤكد على أن الأكاديمية هي ليست منظمة حكومية، إلا أن

---

(٨٤٠) انظر: فوستوف. المصدر الآنف الذكر ص ١٣٠ في «المجلة التأريخية مجلد ٢٣٦. وقد قدّم سيدوروف أرقاماً أنموذجية (المصدر الآنف الذكر) (١٩٥٥) ص ٤٠٣-٤٠٤ في محاضر المؤتمر الدولي.

(٨٤١) انظر أعلاه هامش ٦٥١

(٨٤٢) ما ذكر أعلاه قائم بالدرجة الاولى على مقال فيدوروفا عن «التنظيم والتمويل» ص ٢ من الترجمة الانكليزية المطبوعة على الآلة الكاتبة (في الاصل الروسي ص ٢-٣)

من الواضح أن هذا الشكل من السيطرة المركزية له تأثيرات مهمة على تطور البحث التأريخي. ومع أن الأكاديمية لا تحتكر البحوث[٨٤٣]، إلا أن نتيجتها الأولى تؤيد وتيسر التخطيط الشامل، والنتيجة الثانية هي أن التأكيد الكبير على العمل الجماعي والمسوح الشاملة اللذين تقوم بها فرق من المؤرخين الذين يعملون معاً بتعاون وثيق، وباستشارات منتظمة بين الاختصاصيين، ويظهر هذا الاتجاه بارزاً في كل دراسة لتنظيم العمل التاريخي في البلاد الاشتراكية، رغم أنه يبدو أيضاً أن هناك إدراكاً لأنها قد تصبح مجمدة ومعطلة للإنتاج ما لم يسندها ويجعلها مثمرة بحث في العمق وقيام المؤرخين الأفراد بإعداد رسائل اختصاصية[٨٤٤]. وثالثاً إن العلاقة بين الأكاديمية والجامعات غير محددة بدقة بقدر ما يتعلق الأمر بالأشخاص، وإن المؤرخين البارزين قد يكون كل منهم عضواً في الأكاديمية، وهو يشغل في نفس الوقت كرسياً جامعياً على أسس أوسع من أن تكون مجرد «شرفية»، ومن الواضح أن الاتجاه العام يجعل «الأكاديمي» أعلى مرتبة من أستاذ الجامعة. وليس من السهل التقييم، لأن الأحوال الشخصية قد تتباين كثيراً، كما هو الحال في كافة البلاد، فقد يقوم أحد الأساتذة بإشغال كل وقته في التدريس بينما قد يترك آخر أكثر من ثلثي أو ثلاثة أرباع واجباته التدريسية كيما يساهم في بحث جماعي ضمن المعهد.

---

(٨٤٣) لقد أكد تريست على هذا وعلى أن الاكاديميات هي «حكومة خارجية» المصدر السابق (١٩٧٠) ص ٧٤٦

(٨٤٤) تذكر فيدوروفا في بحثها «انجازات العلم التأريخي السوفياتي» ص ٢٥ من مخطوطة الترجمة الانكليزية (ص ٢٣ من الأصل الروسي) تفرد «الاتجاه نحو جمع المسوحات العامة» باعتبارها «الأول والأهم» بين «الاتجاهات العامة لكتابة التأريخي السوفياتية المعاصرة»، غير أنها لا تترك أي شك (ص ١٤) أنه يوجد انفجار كبير من الكتب المتخصصة منه ١٩٦٥. أما عن بولنده فأنظر «بولندة في المؤتمر الثاني عشر ص ٣٧٤، أما عن اكرانيا جاديجنكو، وبارهوجك وسريج: المصدر الآنف الذكر فقرة ١٠، أما عن جمهورية المانيا الديمقراطية فانظر كاستيلان «ملاحظات حول كتابة التأريخ في جمهورية المانيا الديمقراطية ص ٤١٣ في «المجلة التأريخية» مجلد ٢٢٨ (١٩٦٢).

غير أنه لا ريب في أن هذا التمييز في المرتبة والمكانة يدل على الشقة الآخذة بالتوسع بين التدريس والبحث، والأهم في المدى البعيد ـ وهو رابعاً ـ هو إقامة معاهد متخصصة قد ينتمي إليها المدرسون، ولكن هيئتها الثابتة هم من الخبراء الفنيين ممن ليسوا جزءاً من النظام الجامعي. وهذا يعني في الواقع: أن الباحث قد أصبح كالوثائقي والمكتبي وأمين المتحف، منفصلاً عن أعمال الجامعة والتدريس، وأصبح البحث يتجه نحو أن يكون حرفة مستقلة.

لقد وضع الأنموذج السوفياتي سابقة تحتذى، لا لشرقي أوربا فقط، وإنما أيضاً لعدد من الأقطار النامية في آسيا وإفريقيا، كما رأينا. ففي كل هذه البلاد توجد حاجة ملحة لتربية كادر مدرب من الاداريين والنتيجة المحتومة هي، كما أشار المؤرخون الأندونيسيون، أن «العمل الرئيسي للأكاديميين هو التدريس وليس البحث»[٨٤٥]. أما في أوربا الغربية وأمريكا فإن الأمور تختلف، إذ يوجد في بعض أقطارها، كفرنسا[٨٤٦]، درجة عالية نسبياً من السيطرة المركزية، بينما في أقطار أخرى، كإنكلترة، تكون هذه السيطرة في حدها الأدنى، وقد أدى «التقليد القديم» للهواية إلى «عدم تشجيع أي شيء يشبه التدريب المنظم للمؤرخين»، وخاصة في إكسفورد وكمبردج[٨٤٧]. وفيما عدا فرنسا التي فيها «المركز القومي للبحوث العلمية»، فإن مشاريع البحوث والمعاهد في هذه البلاد لا تمولها عادة الدولة، وإنما تمول من مؤسسات خاصة (مثل مؤسسة وكفلر، ومؤسسة جوجنهايم، والمجلس الأمريكي للجمعيات العلمية)، غير أنه بالرغم من الاختلافات في التنظيم وفي المحيط الاجتماعي، فإن المجرى العام للتطور لا يختلف أساسياً عما في غيره، على الأقل في مدى ما يجعل الدراسة التاريخية تصبح أكثر «تركيبية» وأقل فردية، لا ريب في أن

---

(٨٤٥) الاتجاهات العامة في كتابة التأريخ الأندونيسي ص ٧٢ من المخطوط

(٨٤٦) انظر شافر، وفرنسوا ومومسن، وميلن «الدراسة التأريخية في الغرب» (١٩٦٨ ص ٣٣، ٤٧)

(٨٤٧) انظر المصدر السابق ص ١٤٠

أبرز مظهر هو ظهور منظمات بحث مستقلة، والتركيز على البحث، إلا فيما يتعلق بالمشاريع الخاصة لأفراد من العلماء خارج الجامعات في معاهد بحث مستقلة كلياً أو جزئياً، وقد أصبح عدد هذه المعاهد الآن كبيراً، والحق أنه في بعض الحالات، كما لاحظ مؤرخ ألماني، قد توجد الآن «مؤسسات بحث ولجان أكثر من اللزوم، وأساتذة أقل مما يجب»[٨٤٨] إن أسباب نموها ترجع أولاً: إلى ما أشرنا إليه قبل من ارتفاع كلفة أدوات البحث الحديث ـ وخاصة الآلات الحسّابة ـ والرغبة في وضعها في مكان ملائم مركزي.

ثانياً: تبدل صفة البحث الحديث وأحكام التقنيات التي تتطلب ـ لأسباب اقتصادية وعملية ـ حداً أدنى من العمل الجماعي على الأقل[٨٤٩]. وقد أشار بحق جين جلنسون إلى أن تأسيس القسم السادس في «المدرسة العملية للدراسات العليا» في سنة ١٩٤٦، هو الذي يَسَّر «مؤسسة مساعدة» لعمل المؤرخين المتصلين «بالحوليات» ويصعب أن نتصور أنها كانت تستطيع السير بنفس الكفاءة أو تقدم بنفس التأثير الحاسم لولا ذلك[٨٥٠]. إن محض سمة البحث التاريخي الحديث يتضمن مشاريع لا يمكن أن تنفذ بكفاءة إلا بفرقة

---

(٨٤٨) المصدر السابق ص ١١٥-١١٦، أما عن معاهد البحث في جمهورية المانيا الإتحادية فانظر المصدر السابق ص ١١١-١١٥، أما عن فرنسا فانظر القائمة في «البحوث التأريخية في فرنسا من ١٩٤٠ إلى ١٩٦٥ (١٩٦٥) ص ٦٧-١٣٢)، أما عن يوغوسلافيا فأنظر: جرافيناور» «كتابة التأريخ في يوغوسلافيا» ص ١٥-١٦ من التقرير المطبوع على الآلة الكاتبة، وعن بولنده «بولنده في المؤتمر الدولي الثاني عشر ص ٣٧١-٣٩٩)، وعن الاتحاد السوفياتي انظر فيدوروفا «تنظيم وتمويل البحث العلمي في الاتحاد السوفياتي» ص ٤-٥ من المطبوع على الآلة الطابعة، وكذلك سلسلة الملاحظات عن مختلف المعاهد ومجلاتها مطبوعة في «العلوم الاجتماعية» (مجلد ٢، ١٩٧٠) المذكور أعلاه في ص ٤٢٧ هامش ٨٣٨ وتوجد أيضاً سلسلة مقالات مفيدة عن مراكز البحوث التأريخية في كثير من مجلدات «المجلة التأريخية» بين سنتي ١٩٦٠ و ١٩٦٦

(٨٤٩) انظر «الأبحاث التأريخية في فرنسا (١٩٦٥) ص ٤٩

(٨٥٠) المصدر أعلاه ص ٢٥

من مساعدي الباحثين الذين يعملون معاً في معهد له مدير دراسات مسؤول عن تنسيق أعمالهم[٨٥١].

هناك اتجاهات أعم وأطول أمداً تؤيد إنشاء معاهد بحث متخصصة وضَّحها هـ. هيمبل بشكل يستحق الإعجاب، حيث إنه ذكر أنه منذ سنة ١٩١٣ شكى بول كيهر من العمل الكثير جداً الذي يعمل دون أي نوع من التنسيق. وقد دعى إلى تأسيس مراكز بحث رسمية، ودعوته هذه تشبه ما أراده السير بول فينوجرودف في إنكلترة، غير أن كلتا الدعوتين لم تظفرا بالنجاح.[٨٥٢].

لقد أدرك هيمبل أن البحث ينبغي أن يكون واجباً مستمراً، وليس مجرد إعداد لكتاب معين أو مقالة، وإن المعاهد التي لها موظفون دائمون، هي وحدها التي تستطيع أن توفر الشروط الكافية لعمل يتطلب إنجازه وقتاً وجهداً ووسائل أكبر مما يتوفر لأي فرد، وإنه ينبغي أن تتوفر الفرصة لجماعة يعملون سوية يومياً في مكان واحد[٨٥٣]. وقد أشار هيمبل إلى أن هذا يتطلب تبديلاً في الموقف بحيث لا يكون البحث مجرد مرحلة في إعداد مؤرخ لمهنة أكاديمية ـ قد يكون لائقاً أو غير لائق لها ـ، ولكنها بحد ذاتها حرفة محترمة تدر ربحاً، ويبقى الموقف القديم قائماً، ما دام التاريخ يعتبر، بروح القرن التاسع عشر، هو بالدرجة الأولى مسألة تدريب على نقد المصادر. غير أن التدريب الفني الجديد ـ في الإحصاء أو النظرية الاقتصادية مثلاً ـ المطلوب للبحث التاريخي اليوم قد أدى إلى تبدل[٨٥٤]. ففي فرنسا مثلاً، أصبح الآن ممكناً من

---

(٨٥١) انظر: براوديل ولابروس وبينوفين «توجيهات البحوث التأريخية الابحاث في التأريخ المعاصر» ص ٤٦ في «المجلة التأريخية» مجلد ٢٣٢ (١٩٥٩)

(٨٥٢) انظر هيميل «حول تنظيم..» المذكور أعلاه (١٩٥٩) ص ١٧٦، ١٧٩ في كتاب «مائة سنة من المجلة التأريخية الذي أشرف على طبعه شايدر.

(٨٥٣) انظر هيميل: المصدر السابق ص ١٥٠، ١٥٣، ٢٢٠

(٨٥٤) المصدر السابق ص ٢١٨، ٢٢٠-٢٢١

خلال المركز القومي للأبحاث العلمية احتراف البحث دون تحمل عبء التدريس[٨٥٥].

يقول هيمبل: إن المعهد هو «رمز فترة ـ فترة تحتاج إلى قرارات ومواقف إيجابية، وتدفع للوصول إلى نتائج وإلى تركيبات وإلى معالجة المواضيع الرئيسه»، وهي لذلك لا تريد قبول الفرضية القديمة التي تعتقد أن كل بحث مهما كان عميقاً أو متأخراً، سوف يؤتي ثماره يوماً ما، إن عاجلاً أو آجلاً[٨٥٦]. إنه رمز لتصميم المؤرخين على أخذ أشكال التنظيم الذي ساهم في نجاح العلوم الطبيعية والاجتماعية في إجابتها على مشكلة التكيف بطرق البحث التأريخي لأحوال وحاجات الحاضر، ويبدو لنا أنها ستكمل أشكال التنظيم القديمة، ولكنها لن تحل محلها. غير أنها تؤدي وظيفة لا تستطيع الأشكال القديمة إنجازها، وهي وظيفة تزداد أهميتها على طول الأيام نظراً إلى أن أحوال التدريس والبحث تتطور وتتبدل. إن التنظيم والعمل الجماعي هما شريكان مسبقان يعتمد عليهما مستقبل التاريخ، ولا يوجد أدنى شك في أن الراجح أنها ستشغل مكاناً أهم طالما سنتغلب على تحيزات وتطرفات فردية الجيل القديم.

---

(٨٥٥) انظر: شافر وفرنسوا «الدراسة التاريخية في الغرب» (١٩٦٨) ص ٥١

(٨٥٦) هيميل: المصدر الآنف الذكر ص ٢١٩

مكانة المؤرخ الفرد

يحق لنا التساؤل في هذه المرحلة، ما المكان الذي يرجح أن تضعه التيارات والتطورات الحالية للمؤرخ الفرد؟. والجواب هو: إنها ستضع مكاناً مهماً جداً، إذ لا يوجد في النهاية اختلاف بين البحث «الحر» والبحث «المنظم»، فإن هذين النوعين متكاملان[٨٥٧]. إذ حتى أدق المعاهد تنظيماً يعتمد في إحساسه بالهدف وفي حيوية برنامجه، على بصيرة وإلهام المؤرخ الفرد الذي يديره، وإن كثيراً من المشاريع الأولى للعمل الجماعي ذوت وانهارت، كما أشار هيمبل، بسبب بقائها مغروسة في الطرق القديمة وأعمال الروتين، من قبل أن تفقد فائدتها[٨٥٨]، والخطر من العمل الجماعي هو أنه بسبب كونه مثبتاً، فيمكن بسهولة أن يصبح غاية بذاته، وحرفة روتينية لتنظيم يبقى بذاته، ما لم يكن للأفراد القائمين به حس دقيق بالقيم التاريخية، وقابلية تتأتى من الألفة الشخصية بالمصادر، لترى مداخلاته ولتحول نتائج البحث التي لا تعمل، إلى تاريخ حقيقي. وفي النهاية لا يوجد معوض عن النظر، وإدراك الجوهر، وأكثر من هذا، المستوى الفكري للمؤرخ الفرد.

لا يوجد أدنى شك في أن التنظيم الجماعي، ومراكز البحث، والتقنيات الميكانيكية الحديثة، كلها جاءت لتبقى، لذلك فمن المهم جداً التأكيد على أن التنظيم والمبتدعات التقنية هي مكملات مفيدة، ولكنها لن تكون بديلاً للأحكام الفردية. إن الآلة الحسّابة قد تتجنب أو تشخص الأخطاء الميكانيكية، ولكنها لا تستطيع أن تفكر، كما أنها لا تستطيع تحسين نوعية العمل الشخصي للمؤرخ. ولا توجد فضيلة كامنة في الإحصائيات أو في الطرق الإحصائية، وقد رأينا من قبل أن كل مشروع بحث تتوقف جودته أو

---

(٨٥٧) «البحث التاريخي في فرنسا» (١٩٦٥) ص ٢٣

(٨٥٨) انظر مثلاً حكمه على اللجنة التاريخية لاكاديمية العلوم البافارية المصدر الآنف الذكر ص ١٧١-١٧٢

رداءته على الفرد الذي ينظمه، وستعتمد النتيجة دائماً، كما ذكرنا سميلسر ودافيسوك، على نوع الدماغ الذي يبتدع البرنامج، ولا يستطيع صياغة الأسئلة المناسبة إلا المؤرخون المدربون العارفون جيداً للموضوع الخاص الذي يجري فحصه، ولمشاكله، فالمؤرخ وحده هو الذي يعرف أي التعميمات تستند على إحصائيات غير كافية، وإذا أجيب على هذه الأسئلة وتوفرت المادة عنها، فإن الحكم على «ميزاتها» و «عيوبها» و «تفسيراتها» يكون للمؤرخ وليس للآلة الحسّابة[٨٥٩]، وقد يكون من التفاهة الآن أن نقول، مع ايدبلوث، أن المشاكل الرئيسة في البحث هي «ليست تقنية أو ميكانيكية، وإنما هي فكرية وتحليلية»، وإن الصفات الأساسية المطلوبة هي ليست الكفاءة في الطريقة، وإنما «المنطق والتخيل»[٨٦٠]، ولكن نظراً للتأكيد الحالي على التقنية والتنظيم، فيحسن أن نذكر بوضوح أن تقدم التاريخ في الأخير يعتمد على الصفات الفردية للمؤرخين أنفسهم، لذلك فمن المهم جداً التأكيد على أن التاريخ، بقدر ما هو ممكن إنسانياً، هو الآن مُوَجّه بشكل لم يكن دائماً كذلك في الماضي القريب، بحيث إنه يحصل على نصيبه العادل من خيرة الأدمغة.

وهناك أيضاً مسألة مهمة وإن كان من الصعب الإجابة عليها في هذه المرحلة، وهي: إلى أي مدى قد تستطيع التطورات الحديثة في البحث التاريخي أن تضعف مواجهة المؤرخ المباشرة للسجلات الباقية من الماضي، وأن تستفيد بدلاً من ذلك، من القابليات التقنية والكفاءة في معالجة مقدار معين من المعلومات، فقد كتبت مرة أقول: «إن المؤرخ الذي لا يفلح في تجديد ذاته بين آونة وأخرى في التيارات الجديدة للسجلات الأصيلة، سرعان

---

(٨٥٩) انظر: سميلسر ودافيسون «المؤرخ والآلة الحسّابة» المذكور أعلاه (١٩٦٨) ص ١١٠، ١١٢، ١١٦، ١٢٦

(٨٦٠) انظر ص ٢١ من كتاب «التاريخ الكمي» الذي أشرف على طبعه رواني وجراهام (١٩٦٩)

ما يتوقف عن كونه مؤرخاً[٨٦١] وكلما ازداد ابتعاده عن المصادر الأصيلة كلما ازداد احتمال انخداعه بنظرياته وتركيباته الخاصة التي يمكن أن تصبح فيها الحقائق المسجلة مجرد أكوام يرتبها بأناقة بأشكال يبتدعها بنفسه. وثانياً: إنه يصعب أن نتصور أن نوع التاريخ الجماعي المثبت الذي يركز فيه كل فرد على قطاع واحد محدود، لا يكون له تأثير يضيق الأفق الفكري للمؤرخ ويخفت بريق الألمعية، كما أنه يؤثر على الإدراك المفاجيء للعلاقات المتداخلة التي لا يشك فيها والتي تأتي من إطلاق التخيل ليحوم ببعد واتساع على الماضي.

لا نريد من هذا كله أن يكون انتقاداً للاتجاه السائد نحو تنظيم أدق للبحث التاريخي، كلا، وإنما نريد أن نقترح أنه بعد القيام بعمل كل ما يمكن عمله، وأعتقد أننا بحاجة إلى عمل كثير، فإنه يجب بعد ذلك التأكيد من أن العمل التاريخي، ينتفع من توضيح قدرة الإنسان ومنابعها ومن تحديد المكان الفكري وتوزيعه لها كما يعتمد عليها تقدم كافة الجهود العلمية. فإن مكانة المؤرخ الفرد ستبقى آمنة، وستبقى المساهمة التي عليه تقديمها أساسية، فالواقع أن الذي ابتدع نظرية النسبية هو فرد نابغ، ولا يوجد أي سبب للاعتقاد بأن التاريخ، أو أي مشروع علمي آخر، يستطيع الاستغناء عن شرارات البصيرة التي لا يستطيع أن يقدمها إلا النبوغ الفردي. والحق أن التقدم لا يزال يحدث بما دعاه أريك تريست «إستمرار الاختلال الوظيفي للفردية الأكاديمية»[٨٦٢]. وهذا صحيح جداً، وهو يصح على التاريخ أكثر مما يصح على أي علم اجتماعي أو إنساني آخر. غير أنه من المهم أيضاً، إذا لم نرد أن نرى منابع البحث الإبداعي تجف، أن نتأكد من أن التدابير الضرورية لمواجهة هذه الحالة لا تفسد أو تضعف حرية الفرد.

---

(٨٦١) «المؤرخ ووثائقه» (١٩٥٤) ص ٤١٢ المنشور في مجلة «التأريخ اليوم» المجلد الرابع.

(٨٦٢) انظر: تريست: المصدر السابق (١٩٧٠)، ٧٨٦

إن نطاق وتعقد المشاكل التي تشغل انتباه المؤرخ اليوم أدت إلى تعرض دور البحـــث الفردي إلى الانحطاط، فمعظم المشاريع الكبرى تقوم الآن على مقياس لا يستطيع استيعابه عقل واحد. لقد جاء عصر عمل الفرق، ولكنه قد يؤدي إلى تجميد، وليس إلى توسيع فرص المؤرخ ما لم يعط مجالاً للفرد النابغ. إن التاريخ، كما يقول جويديللا[٨٦٣] يتطلب مهندسين معماريين كما يتطلب مُنضدي الطابوق والأحجار. ولن يعوض عنهم أي تنظيم أو تخصص. غير أن الفردية السعيدة السائبة التي كانت في زمن سابق، انقضى عهدها اليوم، وإن على المؤرخ الفرد أن يحرص على انسجامه العلمي ومعاييره الحرفية الموروثة، ولكن عليه أيضاً أن يتعلم تكييف نفسه للأحوال الجديدة، وليس الامتناع عن التقدم بطريق مختلف بديلاً عن التنظيم، إنه جمود وتقهقر، وإذا نظرنا إلى التقدمات العظيمة التي حققها التاريخ في كل الجبهات منذ سنة ١٩٥٠ أو ١٩٥٥، فإن هذه ستكون اندحاراً ذاتياً وأمراً لا يمكن تصوره.

---

(٨٦٣) انظر أعلاه ص ١٨٥